مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ما بعد 2001
اسم الكاتب: أ.د. احمد فكاك البدراني، فنر عماد خليل العبادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7699
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i5.60

TJFPS

ISSUE 5

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ما بعد 2001

"Transformations of US foreign policy towards the Middle East post-2001"

Ahmed Fakak Ahmed AL Hamd [a]
Fanr Imad Khalil [a]
[a] University of Al Mosul/ College of Political Science

أ.د. احمد فكاك البدراني [a] *
باحث اقدم. فنر عماد خليل العبادي [a]
[a] جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 19 January. 2016
- Accepted 10 February. 2016
- Available online 31 March. 2016

Keywords:
- Transformations
- Foreign policy
- Middle East
- Post-2001

©2016 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: After the events of atheist of September 2001, an important for the United States and the world historic event and a turning point in the future of international relations, it has changed quickly the Ameri-can perception of the international political reality, and place on a political path of a new military, aims to address the new internation-al reality in the course of international relations , a new and signifi-cant developments have emerged in its foreign policy toward the outside world, especially the Middle East, has directed the American perception after the attacks that it is no longer far away from attack-ing and targeting, as was US national security threat from the inside, and realized makers political decision-American that there It had the perfect opportunity to strengthen the dominance of large areas and to achieve important strategic interests. These events as an oppor-tunity for the US to re-formulate the concept of national security again, after that led to the transformation strategy in the

*Corresponding Author: Ahmed Fakak Ahmed AL Hamd, E-Mail: ahmadfakak278@yahoo.com
Tel: +964773066655 , Affiliation: University of Al Mosul/ College of Political Science

concept of the theory of security by the American vision, and change the prior-ities of domestic and foreign policy, and perhaps the most important can be seen that the atheist ten of September events, they freed United States of restrictions that have hampered its quest to expand the American hegemony, and from here emerged as a major strate-gic opportunity.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 19/ كانون الثاني /2016
- القبول : 10/ شباط /2016
- النشر المباشر: 31/ اذار /2016

الكلمات المفتاحية :
- التحولات الدولية
- سياسة خارجية
- الشرق الأوسط
- ما بعد العام 2001
- احداث 11 ايلول

الخلاصة : على الرغم من كل المتغيرات الدولية التي حصلت في منطقة الشرق الاوسط إلا انه لازالت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة تسير باتجاه واحد، وما تطرحه اليوم من اجندة سياسية خارجية ليس بمعزل عما كان يطرح في السابق ولهذا فدراسة موضوع السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط مرة ومرات عدة لا يلغي جدواها وأحداث التاريخ تبقى محط تحليل يتجدد في غاياته وادواته. ونتائجه تعين المهتمين على وعي ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم وهذا أولى ما يستحق الاهتمام.

ومنذ عقود والحديث عن مشروع أمريكي جديد تجاه المنطقة في طريقه للترجمة على الشعوب التي باتت رهينة لحكوماتها وسياسات قادتها المدركين فعلا ان ما يشرع في الشرق الاوسط هو لخدمة إسرائيل ومصالح الولايات المتحدة بالطبع. والسياسة الامريكية تجاه الشرق الأوسط قبل وبعد 2001، ما هي الا جزء من مشاريع خفية واهداف لسياسات رامية لتحويل المنطقة الى إسرائيل كبرى او تحويل إسرائيل الى دولة كبرى بعد تفتيت المنطقة الى دويلات طائفية هزيلة متصارعة فيما بينها.

المقدمة

على الرغم من كل المتغيرات الدولية التي حصلت في منطقة الشرق الاوسط إلا انه لازالت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة تسير باتجاه واحد، وما تطرحه اليوم من اجندة سياسية خارجية ليس بمعزل عما كان يطرح في السابق ولهذا فدراسة موضوع السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط مرة ومرات عدة لا يلغي جدواها وأحداث التاريخ تبقى محط تحليل يتجدد في غاياته وادواته. ونتائجه تعين المهتمين على وعي ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم وهذا أولى ما يستحق الاهتمام.

ومنذ عقود والحديث عن مشروع أمريكي جديد تجاه المنطقة في طريقه للترجمة على الشعوب التي باتت رهينة لحكوماتها وسياسات قادتها المدركين فعلا ان ما يشرع في الشرق الاوسط هو لخدمة إسرائيل ومصالح الولايات المتحدة بالطبع. والسياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط قبل وبعد 2001، ما هي الا جزء من مشاريع خفية واهداف لسياسات رامية لتحويل المنطقة الى إسرائيل كبرى او تحويل إسرائيل الى دولة كبرى بعد تفتيت المنطقة الى دويلات طائفية هزيلة متصارعة فيما بينها.

أولاً: أهمية الدراسة.

تعد التحولات السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط ما بعد 2001، أحد ابرز أولويات سياستها في المنطقة، لذلك بينت الدراسة أهمية المنطقة في ادراك صانع القرار الامريكي في ظل تطلعاتها للهيمنة على المنطقة متذرعة بماسمته " الارهاب ".

ثانياً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة في التعرف على أهم تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط بعد احداث الحادي عشر من ايلول 2001، وتؤشر على دورها، وتأثيرها في رسم سياستها في المنطقة، والتكيف مع المتغيرات الدولية التي حصلت بعد الاحداث.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

نظراً لما تمثله هذه الدراسة من التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط بعد احداث الحادي عشر من ايلول عام 2001، وهو الاجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو حجم الدور الذي تؤديه السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد احداث 2001 ؟

وما هي الوسائل التي استخدمتها السياسة الخارجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

من خلال الاشكالية التي تناولتها الدراسة والتساؤل المطروح، وضع الباحث فرضية اساسية يفترض فيها: أن تحولات السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط بعد 2001، قد نجحت في فرض محددات لها في المنطقة.

خامساً: منهجية الدراسة:

أعتمد الباحث في دراسته على منهج "المصلحة القومية: فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية، ومنهج دراسة " الحالة" فيمايخص الشرق الاوسط.

سادساً: هيكلية الدراسة:

انطلاقاً من اشكالية الدراسة' وما ثارته من تسأل على نحو ما سبق توضيحه، وكذلك انطباق المناهج المتبناه من قبل الباحث. تم تقسيم الدراسة إلى اربعة مطالب جاء الأول بعنوان منع انتشار اسلحة الدمار الشامل. والثاني ركز على مكافحة الارهاب. والثالث وضح كيفية نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم. والرابع حمل عنوان الشراكة الاقتصادية.

المطلب الاول

منع انتشار اسلحة الدمار الشامل

ان موضوع منع انتشار اسلحة الدمار الشامل يبين لنا مدى الخضوع الامريكي للفكر الاستراتيجي الاسرائيلي فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول ان تنفذ ما تشرعه اسرائيل، منذ ان طرح شمعون بيريز مشروعه بخصوص الشرق الاوسط في كتابه الشرق الاوسط الجديد. فمشروع بيريز يتألف اساساً من شقين الاول اقتصادي والثاني امني اذ تضمن الشق الامني اتفاقات للحد من التسلح وخلق مناطق منزوعة السلاح واخرى محدودة السلاح بين اسرائيل وجيرانها العرب في حال التوصل الى معاهدات سلام بينهما[1] وحسب ما جاء في مشروع بيريز بأنه هناك سياسة بديلة عن الحرب وتتمثل ((بالمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة والتي لا تتجاوز حدود البلدان ذات الصلة وتغطي كافة المناطق التي تعبر المدى الذي تصله الصواريخ القاتلة، أي معاهدات تغطي كافة المناطق فعلى البلدان في أي منطقة التعاون لمواجهة الخطر النووي والبيولوجي والكيميائي من خلال خلق ظروف تجعل الصراعات مكلفة للغاية وصعبة وغير عملية الى ابعد مدى وعليه فان المفتاح للحفاظ على نظام اقليمي امني وعادل يكمن في النواحي السياسية والاقتصادية اكثر منه في امتلاك القوة العسكرية))[2] ويضيف بيريز بان ((السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الامن القومي في هذا العصر، عصر الصواريخ ارض–ارض والقدرات النووية، هو اقامة نظام اقليمي للرقابة والرصد))[3] أي اقامة انظمة امنية للمراقبة والتحقق والانذار المبكر وتبادل المعلومات حول المناورات التي يزمع أي طرف القيام بها، وعلى الرغم من كلام بيريز حول ضرورة خفض الانفاق على السلاح فالهدف الحقيقي للشق الامني هو الاستمرار في تفوق اسرائيل في مجال الاسلحة التقليدية وغير التقليدية وبدعم من حليفتها امريكا على الدول العربية مجتمعة وان من بين الاسباب التي ادت الى تدمير العراق واحتلاله هو تحقيق هذا الهدف بالذات[4].

هنا نصل الى مفارقات عدة والى رؤى مختلفة كون الولايات المتحدة دائماً تتعامل مع هذا الموضوع وفق رؤية بمنظارين فعندما ترى ادارة الرئيس الاسبق بيل كلينتون بأن ((القذائف والحكام الدكتاتوريين العسكريين

---

[1] .محمد الاطرش، المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 210، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 1996، ص5.

[2] .شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1994، ص35.

[3] . المصدر نفسه، ص64.

[4] محمد الاطرش، المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المصدر السابق، ص6.

يشكلان مزيجاً خطيراً وقد حان الاوان لكي تكون لنا الريادة في الجهد المبذول لكبح جماح الانتشار الخطير ليس فقط لأسلحة الدمار الشامل، بل ايضاً لترسانات الاسلحة التقليدية))[1] فهي ايضاً (الادارة الأمريكية) ترى في إسرائيل ((الحاجة الى تقديم المساعدة لدفاع إسرائيل ضد هذه الاسلحة الخطيرة عن طريق استكمال قذيفة ارو المضادة للقذائف التسيارية))[2] فعملية وقف انتشار اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط والجهد الدولي القوي والجزاءات المتشددة، كانت فقط لان تبقى ((اسلحة الدمار الشامل بعيداً عن ايدي الطغاة مثل اولئك الموجودين في إيران والعراق وليبيا وسوريا))[3] على حد الرؤية الأمريكية وبدون ان تكون اسرائيل طرفاً في ان تبعد الاسلحة الخطيرة عنها بل على العكس فقد التزمت الولايات المتحدة بمساعدة اسرائيل على امتلاك اسلحة هجومية واستكمال بناء ترساناتها من اسلحة الدمار الشامل حيث تؤكد الولايات المتحدة وتؤيد بحزم ((حاجة إسرائيل الى الاحتفاظ بتفوق عسكري نوعي على أي اتحاد محتمل بين خصومها العرب))[4] وهذا ايضاً ما أكده رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) ووزير الدفاع الامريكي (رامسفيلد) في يومي 9 و10 شباط 1999 عندما صرحا بـ((حق إسرائيل في امتلاك سلاح نووي لحماية نفسها داخل الوسط العربي المعادي لها)). وتعترف الولايات المتحدة بانه لولا ((الاسهامات التي قدمتها إسرائيل خلال حرب الخليج، ولاسيما الصبر وطول الاناة الذي كان حيوياً للغاية في انجاح الجهد الحربي وانه لولا الضربة الجراحية التي قامت بها ضد المفاعل النووي العراقي في 1981، لكانت قواتنا قد واجهت صدام حسين وهو مسلح بالأسلحة النووية عام 1991))[5]. هذا الاعتراف جاء وفقاً لما ذكرته ادارة الرئيس الامريكي الاسبق بيل كلينتون، ثم يعود شمعون بيريز ليذكر بأن العمل لم ينته بعد وان ((قصف إسرائيل عام 1981 للمفاعل النووي العراقي، ثم القصف الامريكي بعد عقد من ذلك لم ينه الخطر النووي في المنطقة)) و((ابتغاء التغلب على الخطر النووي يتعين علينا نحن القائمين في الشرق الاوسط ان نباشر المقاربة الرصينة للقوى العظمى)) الذي بدوره سيبرز محدودية القدرة النووية[6] .

هذا مايفسر لنا موضوع الوجود الامريكي في المنطقة والتدخل العسكري فيها فالولايات المتحدة تتدخل في كل مكان من العالم وخاصة منطقة الشرق الاوسط بأحدث اسلحتها التقليدية والمتطورة وليس هناك من يمتلك

---

[1] محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية ((الشرق اوسطية)): التصورات–المحاذير–اشكال المواجهة، في ندوة التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي، ط2، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت 2000، ص165.

[2] المصدر نفسه، ص165.

[3] المصدر نفسه، ص165.

[4] المصدر نفسه، ص165.

[5] محمود عبد الفضيل، المصدر السابق، ص165.

[6] شمعون بيريز، المصدر السابق، ص ص64–65.

القدرة في صدها بما في ذلك الامم المتحدة وجهازها التنفيذي مجلس الامن، في حين انها تقف شرطي المنطقة لمنع هذه الدولة او تلك من حقها في امتلاك سلاح تدافع به عن سلامة اراضيها وهذا الموضوع يأخذنا الى الملف النووي الإيراني حيث تسعى إيران لتصبح قوة نووية في المنطقة، وحسب ما تراه الولايات المتحدة فان ذلك ممكن ان يهدد الامن والسلام العالميين وعلى وجه الخصوص مصالحها من جهة وامن إسرائيل من جهة ثانية. وما يثير امتعاضها اكثر هو قيام روسيا الاتحادية باتفاق مع الجانب الإيراني لاستكمال بناء المحطات النووية[1]، اما إيران فهي ترى بان بناء هذه المحطات النووية انما هو حق طبيعي ومشروع لها كونها مطوقة من عدة جهات فمن الشرق هناك وجود عسكري امريكي في افغانستان وتسهيلات عسكرية في باكستان، ومن الجهة المطلة على تركيا ايضاً هناك وجود امريكي، كون تركيا عضواً في حلف شمال الاطلسي، وتحتضن قواعد جوية امريكية لاسيما في انجرليك[2]. كما ان الولايات المتحدة اصبح لها وجود عسكري وتسهيلات لم تكن متيسرة لها قبل احتلالها العراق وبدخولها العراق اصبحت إيران مهددة من جهتها الغربية ولا يقتصر الوجود العسكري الامريكي على افغانستان وتركيا والعراق بل يتعداه الى جميع دول الخليج العربي ويشتمل على قاعدة بحرية امريكية في البحرين هي قاعدة الارتكاز للأسطول الخامس الأمريكي[3] وقاعدة في قطر وقواعد اخرى في كل من الكويت والعربية السعودية، تشكلت بعد حرب الخليج الثانية عام 1990 بموجب اتفاق بين هذه الدول والولايات المتحدة كما يسري الامر نفسه على باقي دول الخليج العربي، الامارات وعمان[4].

فضلا عن ذلك فان الاسطول الخامس الامريكي يشتمل على وحدات بحرية من الطرادات والمدمرات وطائرات وحاملات لديها القدرة على استخدام الاسلحة النووية وباقي اسلحة التدمير الشامل[5] هنا تتمسك إيران بعدم الخضوع لنزع اسلحتها على اعتبارها في خط المواجهة المحتملة مع الولايات المتحدة. لاسيما وقد سبق وان استخدمت الولايات المتحدة الفضاء الجوي السعودي والعماني ضد إيران عام 1980 اثناء ازمة الرهائن[6]، كما اسقطت القوة البحرية الأمريكية في الخليج العربي طائرة مدنية ايرانية اثناء الحرب العراقية

---

(1) محمد سالم الكواز، الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني، سلسلة شؤون اقليمية، العدد (6)، (مركز الدراسات الاقليمية)، جامعة الموصل، الموصل، 2006، ص12.

(2) طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي، ط2، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 1998، ص ص130-131.

(3) المصدر نفسه، ص95.

(4) طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي، المصدر السابق، ص ص94-95.

(5) المصدر نفسه، ص153.

(6). المصدر نفسه، ص91.

الإيرانية واشتبكت القوتان الأمريكية والايرانية فيما بعد في نيسان عام 1988[1]. هذه السوابق تبرهن عدم امكانية التنازل الإيراني للإرادة الأمريكية الخاصة بنزع السلاح خصوصاً مع زيادة التهديدات الامريكية المتكررة ودخول إيران في دائرة الهدف الامريكي منذ ان القى الرئيس الامريكي بوش خطابه امام الشعب الامريكي في 28/كانون الثاني/2002 وصنف إيران جنباً الى جنب مع العراق وكوريا الشمالية في اطار ((دول محور الشر))[2]، فالولايات المتحدة تسير الان مع إيران في موضوع اسلحة الدمار الشامل وفق نفس الاتجاه الذي كانت تنتهجه ضد العراق قبل الاحتلال مما يعني احتمال تكرار السيناريو العراقي نفسه مع ايران ولكن بنفس طويل[3]. فخلال السنوات السابقة على الاحتلال سعت الولايات المتحدة ومنذ حرب الخليج الثانية الى تجريد العراق من جميع أسلحته الغير تقليدية ووفق قرار مجلس الامن رقم (687) وبقيت تدعي بامتلاك العراق للسلاح النووي واسلحة التدمير الشامل[4]. حتى قبل بدء الحرب الأمريكية على العراق بخمسة ايام حين صرح وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد امام مجلس الامة قائلاً ((من اجل هؤلاء الذين يقولون اننا لم نجد وسائل تصنيع محظورة واسلحة محظورة هم على خطأ لقد وجدنا كل ذلك))[5] وحتى الرئيس الامريكي بوش الابن كان هو الاخر قد صرح في 26/ايلول/2002 امام اجتماع مع اعضاء الكونغرس مقدماً ادلته عن العراق قائلاً ((ان الخطر على بلدنا فادح. الخطر على بلدنا يتعاظم. فالنظام الحاكم العراقي يملك اسلحة بيولوجية وكيميائية ... ويسعى هذا النظام الى امتلاك قنبلة نووية، وبما لديه من مواد انشطارية يستطيع ان يصنع واحدة في غضون عام))[6]. وهذه الادعاءات انما كانت وسيلة من وسائل تنفيذ سياستها تجاه العراق وعلى وفق ستراتيجية نحو شرق اوسط منزوع السلاح، الا ان الواقع يشير بأنه في الوقت الذي جرد العراق من اسلحته فأن الولايات المتحدة قد استخدمت جميع انواع الاسلحة الغير تقليدية واليورانيوم

---

[1] المصدر نفسه، ص153.

[2] محمد سالم احمد الكواز، المواجهة العسكرية الأمريكية المحتملة ضد إيران، نشرة تحليلات استراتيجية، العدد (9)، (مركز الدراسات الاقليمية)، جامعة الموصل، الموصل، 2005، ص1.

[3] .ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، عرض وتحليل وتقديم هشام خضر، مكتبة النافذة، الجيزة، مصر 2004، ص175.

[4] شيماء معروف فرحان، مشكلة نزع السلاح في الشرق الاوسط: دراسة حالة نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية، مجلة العرب والمستقبل، العدد (1)، (مركز دراسات وبحوث الوطن العربي)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003، ص36.

[5] كريستوفر شير وروبرت شير ولاكشمي شاوذري، كذبات بوش الخمس الكبيرة التي اخبرنا بها عن العراق، دار الكتاب العربي، دمشق، 2004، ص67.

[6] بيان السيناتور الامريكي روبرت سي. بيرد امام مجلس الشيوخ في يوم الثلاثاء 24/حزيران/2003، مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003، ص109.

المنضب في حرب الخليج الثانية عام 1991 ضد العراق وما يؤكد ذلك ما اشارت اليه التقارير الطبية للجنود الذين شاركوا بالحرب واصيبوا بأعراض مرضية حيث بلغ عددهم نحو (150) الف جندي امريكي وبريطاني وفرنسي وكندي وايطالي وغيرهم من جنسيات مختلفة ومن ضمنهم المئات ممن اصيبوا بحالات سرطانية مميتة وتوفي اكثر من عشرين الف عسكري من بينهم قرابة عشرة الاف امريكي ونحو (500) بريطاني، وقد اشارت التقارير ذلك وفق ما اسمته مرض ((تتاذر حرب الخليج–Golf Wers Sgnrome))[1].

من جهة اخرى تؤكد مصادر بأنه خلال حرب الخليج الثانية اطلقت الدبابات الأمريكية ما يقارب من خمسة الاف الى ستة الاف قذيفة يورانيوم ناضب، بينما اطلقت الطائرات عشرات الالاف من هذه القذائف، واستخدمت القوات الأمريكية النابالم لحرق الجنود العراقيين في الخنادق فضلاً عن استخدام القنابل العنقودية وقنابل ذات مستويات شبه نووية من التدمير ومن دون الاهتمام لأي قرار دولي او قانون اخلاقي. فقذائف اليورانيوم الناضب تعد من اسلحة التدمير الشامل المحضورة دولياً وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (84/33 –ب–) الذي اقر في 13 كانون الاول 1978[2].

ومن خلال ما تقدم فأن الولايات المتحدة قد استخدمت موضوع اسلحة الدمار الشامل وفق رؤيتين متناقضتين فقد دعت الى اهمية نزع اسلحة الدمار الشامل في عموم دول الشرق الاوسط في الوقت الذي كانت هي تستخدمه ضد هذه الدول في المنطقة (افغانستان – العراق)، كما طرحت الولايات المتحدة مبادرات عدة وتفردت بالعمل لنزع اسلحة العراق حينما كانت توظف الامم المتحدة ومجلس الامن في هذه القضية بينما نجد ان هذه المبادرات الأمريكية كانت منقوصة وتتعامل بمعايير مزدوجة تجاه دول المنطقة من جهة واسرائيل التي لم يؤخذ موضوع امتلاكها لاسلحة التدمير الشامل بنظر الاعتبار من جهة اخرى. وبقت إسرائيل محتفظة بكامل اسلحتها ذات التدمير الشامل وتمتنع عن التوقيع على المعاهدات الخاصة بهذه الاسلحة بالرغم من النداءات التي وجهت اليها من الجمعية العامة للامم المتحدة ومن المنظمات الدولية ذات الشأن، وبالتأكيد فأن استخدام إسرائيل لهذه الاسلحة لايمكن ان يوجه ضد دول غير دول المنطقة[3].

فضلا عن ان امتلاك (إسرائيل) لهذه الاسلحة هو ما يجعل المنطقة تعيش سباق التسلح وهذه الحقيقة تدركها الولايات المتحدة فقد كان الجنرال الامريكي (لي باتلر) رئيس القيادة الاستراتيجية المسؤولة عن

---

[1] كاظم المقدادي، ضحايا حرب الخليج وسلاح اليورانيوم المنضب، مجلة المستقبل العربي، العدد (290)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003، ص ص138–139.

[2] جيف سيمونز، التنكيل بالعراق..العقوبات والقانون والعدالة، (مركز دراسات الوحدة العربية)، ط2، بيروت، 1998، ص ص31–33.

[3] شيماء معروف فرحان، المصدر السابق، ص36.

الاسلحة النووية في عهد كلينتون قد صرح قائلاً ((انه لفي منتهى الخطورة، وسط العداءات الموجودة فيما يسمى بالشرق الاوسط، ان تقوم (إسرائيل) بتسليح نفسها، بهذه الصورة الظاهرة، ومعها مخزون هائل من الاسلحة النووية، ربما تصل الى المئات، الامر الذي يستفز ويستحث دولاً اخرى للتصرف بنفس الطريقة))[1].

اذاً فكيف يمكن لدول المنطقة التخلي عن اسلحتها، وما هي الضمانات التي ستقدم اليها عندما تتخلى عن اسلحتها ومن ثم تعرضها لتهديد او عدوان ممكن ان يقع عليها من جانب (إسرائيل) وهي مسلحة بالأسلحة النووية؟. هذا ما يكشف لنا حالة خضوع الامم المتحدة ومجلس الامن والمنظمة الدولية للطاقة الذرية، للارادة الأمريكية المنفردة على العالم ووفق ما تمليه إسرائيل واحباطاً لقيام أي رادع عربي –اسلامي في الشرق الاوسط ضد الهيمنة الأمريكية واسرائيل وهذا ما هو معلوم.

المطلب الثاني
مكافحة الارهاب

ان المتتبع لدول الشرق الاوسط والواقعة ضمن اهتمام السياسة الخارجية الامريكية يجد انها دول لا تتشابه انظمتها وشعوبها في شيء سوى انها دول اسلامية[2] (ترتبط بدين واحد هو الاسلام) من هنا ينطلق مشروع شمعون بيريز للشرق الاوسط الجديد المطروح عام 1993 حين تضمن الشق الامني للمشروع قيام تحالف دولي لما اسماه ((ارهاب الاصولية الإسلامية))[3] مضيفاً بأن ((الاصولية الإسلامية تشق طريقها سريعاً وعميقاً في كل بلد عربي في الشرق الاوسط مهددة بذلك السلام الاقليمي ناهيك عن استقرار الحكومات))[4]وهذه الرؤية الاسرائيلية هي نقطة الالتقاء مع المشروع الأمريكي في الشرق الاوسط فالدراسات الأمريكية كانت على استعداد لبناء إستراتيجية تجاه الشرق الاوسط على وفق هذه التصورات، وخلصت الى نتائج كان أهمها: ان الخطر الكبير الذي يهدد المصالح الغربية والأمريكية في منطقة الشرق الاوسط هي الأصولية الإسلامية، وبدأت الإدارة الرسمية الأمريكية تعرف المنطقة العربية الإسلامية بأنها الموقع الرئيس للعدو في حربها على الإرهاب[5] وقد توصل المنظرون الى ان (العدو) يمكن ان يكون الإسلام، او فريق

---

(1) نعوم تشومسكي، اوهام الشرق الاوسط، ترجمة شيرين فهمي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص53.

(2) بشار عباس، مداخلة في ندوة حوار مفتوح حول مشروع الشرق الاوسط الكبير، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، في 2006/5/13. http://www.baath-party.org .

(3) محمد الاطرش، المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المصدر السابق، ص6.

(4) شمعون بيريز، المصدر السابق، ص62.

(5) نبيل دجاني، اجهزة الاعلام الغربية وموضوع الارهاب، مجلة المستقبل العربي، العدد(291)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003، ص33.

منه[1]. وكان المنظر الأمريكي وأحد أركان المحافظين الجدد (صموئيل هنتغتون) قد وفر الأرضية الفكرية لتصنيف الإسلام على هذا النحو في كتابه (صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي) حين قال: ((ان النزاع في القرن العشرين بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية اللينينية كان مجرد ظاهرة عابرة، مقارنة مع علاقة التعارض والصراع بين الإسلام والمسيحية))[2] وفي الاتجاه ذاته يشير كل من ديفيد فروم وريتشارد بيرل، الشخصيتان المتنفذتان في أوساط البيت الأبيض والمعتبرتان ايضاً من أعمدة المحافظين الجدد، بقولهما ((إننا نواجه في الإسلام الجهادي ايديولوجية عدوانية تسعى الى الهيمنة على العالم. ان هذه الايديولوجية،.... مثلها مثل الشيوعية والنازية – إنها تعمل عن طواعية وطيب خاطر مع جميع ما يمكن ان يتحالف معها، مثل ما عمل الشيوعيون والنازيون مع بعضهم البعض ضد الغرب الديمقراطي))[3] وكانت الولايات المتحدة حريصة على الصاق تهمة الارهاب بالعرب والمسلمين حتى قبل الهجوم على نيويورك وواشنطن في 2001/9/11، فحسب ما جاء في التقرير المطول والصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 2001/5/1 والمتعلق بالارهاب الدولي: فأن 90%من المتهمين بالارهاب هم من العرب والمسلمين وان هناك سبع دول في العالم قد وضعها التقرير في قائمة الدول المتهمة بالارهاب ومساندته ودعمه منها اربع دول عربية اسلامية هي سوريا ولبنان والسودان وليبيا، وواحدة اسلامية غير عربية هي إيران، اما الدولتان اللتان تقعان خارج الدائرة العربية والإسلامية فهما كوبا وكوريا الشمالية وقد تم وضعهما في القائمة لاعتبارات سياسية، كما يذكر التقرير عشرين منظمة ارهابية في العالم منها ثلاث عشرة منظمة تناضل ضد الاحتلال الاسرائيلي[4] هنا وعندما يتم تعريف الادارة الأمريكية للصراع مع العدو الاسرائيلي في فلسطين بانه ارهاب وليس مقاومة مشروعة للاحتلال، بل والاكثر من ذلك ان الولايات المتحدة تَعد ما يقوم به الاحتلال الاسرائيلي بانه جزءاً من حرب امريكا العالمية على الارهاب بحيث وصفوا التدمير الاسرائيلي للمدن الفلسطينية بانه شكل من اشكال الدفاع عن النفس[5]وعبرت الادارة الأمريكية في اكثر من مناسبة عن موقفها في استخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع قرار تتقدم به الدول العربية الى المنظمة الدولية

---

(1) نعيم الاشهب ومازن الحسيني، مشروع الشرق الاوسط الكبير اعلى مراحل التبعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2005، ص14.

(2) Samuel.P.Huntington, The clash of civilizations and The Remaking of World order; New York: simon and schuster, 1997, P29.

(3) نعيم الاشهب ومازن الحسيني، المصدر السابق، ص15.

(4) عبد الرحمن عمار، قضية الارهاب بين الحق والباطل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص84.

(5) نبيل دجاني، المصدر السابق، ص33.

(الامم المتحدة) لادانة اسرائيل على ممارساتها العدوانية[1] يتبين لنا بوضوح بان موضوع الارهاب قلب موازين العالم وغير المفاهيم فاصبح الضحية قاتلاً والقاتل رسولاً يهدي الى السلام[2] كما يصف تشومسكي اسلوب الولايات المتحدة هذا في التعامل مع موضوع الارهاب بالقول ((فان الاعمال التي يقوم بها الاخرون تعد جرائم كبرى اما اذ قمنا نحن بها فلا تتعدى كونها افعالاً هامشية ولا تحتاج الى التعليق)) ويعطي تشومسكي مثالاً على هذه الممارسات الامريكية قائلاً ((ومثالنا على ذلك هو السيارة المفخخة في عام 1985 والتي اعدتها المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) في ذروة الغضب ضد "الارهاب الدولي" وادت الى مقتل ثمانين لبنانياً علماً ان السيارة كانت تستهدف قائداً مسلماً امام جامع يكتظُ بالمصلين))[3]. وعلى خلفية الارهاب ايضاً فقد شهد عام 1985 تفجير اسرائيلي في تونس حيث تم قتل (75) فلسطينياً وتونسياً وبدون أي مبرر[4]، كذلك شهد عام 1998 عمل عدواني قامت به القوات الأمريكية في السودان ادى الى تدمير معمل للادوية ومقتل اعداد غير معروفة من البشر، واعترفت الولايات المتحدة بذلك واعتبرته حق تستخدمه قواتها العسكرية لضرب الاماكن التي تحضر فيها ((الهجمات الارهابية ضد الاهداف الأمريكية))، ويتسآل تشومسكي كيف سيكون الرد لو قامت مجموعة اسلامية بضرب منشأة في اسرائيل او أي بلد حليف اخر؟ لابد وان الضريبة البشرية ستكون هائلة ويصعب احصاؤها[5].

فالارهاب وباء العصر الحديث عندما يوجه الى الولايات المتحدة او الى حلفائها بينما يكون مقدساً عندما يصبح الضحية مكان الجاني[6]. وهذا ما حدث عندما دخلت القوات الأمريكية المحتلة للعراق اعتماداً على سياسة الضربة الاستباقية ضد الدول الارهابية او التي ترعى الارهاب فالعراق وحسب وجهة نظر الولايات المتحدة كان قد غزا بلدين خلال السنوات الاثنتين والعشرين الماضية وانه بات يشكل خطراً حقيقياً على امن الولايات المتحدة. والحقيقة هي وكما يعبر عنها رامسي كلارك وزير العدل الامريكي السابق بقوله: فان الولايات المتحدة وخلال المدة نفسها كانت قد غزت واعتدت مباشرة على غرانادا، ونيكاراغوا، وليبيا، وبنما، وهاييتي، والصومال، والسودان، والعراق، ويوغسلافيا، وافغانستان، فضلا عن انها ساعدت عمليات احتلال

---

(1) محمود سالم السامرائي، الادارة الامريكية وستراتيجية (النظريات) ازاء العراق والخليج العربي في عقد الثمانينيات، المصدر السابق، ص326.

(2) ساندرا مكي، المصدر السابق، ص164.

(3) نعوم تشومسكي، الدول المارقة، حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة محمود علي عيسى، دار الكتاب العربي، دمشق، 2003، ص17.

(4) نعوم تشومسكي، اوهام الشرق الاوسط، المصدر السابق، ص ص89–90.

(5) نعوم تشومسكي، الدول المارقة، المصدر السابق، ص17.

(6) نعوم تشومسكي، اوهام الشرق الاوسط، المصدر السابق، ص12.

دول عديدة في جميع انحاء العالم[1]. وطبقاً للمعايير الأمريكية لا تعد تلك الممارسات واقعة او مدرجة تحت ((وباء الارهاب الدولي)).

في تشرين الاول 2000 قامت (اسرائيل) بقتل اكثر من 100 فلسطيني من ضمنهم 27 طفلاً من خلال الاستخدام المتعجرف لادوات القتل المميتة في ظروف هيأتها الولايات المتحدة وامدت القوات الاسرائيلية بأكبر شحنة من طائرات (الهيلوكوبتر) العسكرية خلال عشر سنوات اذ تم تزويد اسرائيل بـ35 طائرة نوع (بلاك هوك) بالاضافة الى طائرات (الاباتشي) مع قطع الغيار والوقود[2] وبطبيعة الحال فان كل هذه الممارسات الأمريكية الاسرائيلية لم تدخل في نطاق الارهاب الدولي ودعمه، ولعل السبب هو ان الارهاب فقط ما يوجه الى الولايات المتحدة وإسرائيل بغض النظر عما تفعلاه مع غيرهما[3].

وليس بغريب ان تكون جذور الارهاب امريكية واسرائيلية الاصل حين ترتبط بداياته مع اختطاف اسرائيل طائرة مدنية سورية في كانون الاول 1954 الى مطار اللد لاجبار السلطات السورية اطلاق سراح بعض جنودها المدانين بتهمة التجسس[4]، كذلك ما حدث في غضون عشر سنوات من 1982 الى 1992 حين تعرض الداخل الامريكي الى (129) عملاً ارهابياً لم يقم بأي منها اسلاميون او عرب بل قام بها امريكيون لاتينيون ويسار متطرف ويمين متطرف ويهود[5].

الا ان احداث 11/ايلول/2001 استخدمت بوصفها ذريعة لالصاق تهمة الارهاب بالعرب والمسلمين لتنفيذ المخطط الامريكي والاسرائيلي الذي يستهدف دول الشرق الاوسط جمعيها والدول العربية من ضمنها وبشكل متكامل ومدروس، بحيث اصبح موضوع الارهاب ورقة ضغط وابتزاز على العرب والمسلمين بل واستخدم كنوع من ((عقدة الذنب)) لديهم على اعتبار ان الهجوم في 2001/9/11 كان مستمداً من مصادر عربية واسلامية جاءت من الشرق الأوسط[6] وعليه لابد وان تُبدي هذه الدول حسن نواياها وان تدعوا وتؤكد

---

(1) نبيل دجاني، المصدر السابق، ص38.

(2) نعوم تشومسكي، اوهام الشرق الاوسط، المصدر السابق، ص ص69 و75.

(3) المصدر نفسه، ص89.

(4) نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول العربية بعد احداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر 2001، في مجموعة باحثين، صناعة الكراهية في العلاقات العربية– الامريكية، الطبعة الثالثة، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2007، ص226.

(5) نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول العربية بعد احداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر 2001، المصدر السابق، ص228.

(6) روز ماري هوليس، مكافحة الارهاب في الشرق الاوسط: الوسائل مقابل الغايات، مجلة المستقبل العربي، العدد (274)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2001، ص6.

على محاربة الارهاب. أي محاربة انفسهم بأنفسهم او بمساعدة القوى الكبرى في العالم، وبهذا سينجح المشروع الامريكي بدمج اسرائيل في المنطقة واقناع الدول العربية والاسلامية بان اسرائيل صديقهم المحب للسلام بعدما كانت قد فشلت في السابق من اقناعهم بان الخطر الذي يهددهم هو خطر الشيوعية الذي يمثله الاتحاد السوفيتي وليس خطر الصهيونية الذي تمثله (إسرائيل). فكانت احداث 11/ايلول/2001 نقلة نوعية في السلوك السياسي الخارجي للادارة الأمريكية ادخلت العالم الى مرحلة متقدمة في النظام العالمي الجديد عندما ظهر ما سمي بشكل ((الارهاب الجديد)) الذي يهدف الى معاقبة الدولة العظمى التي اتسمت سياستها بنوع من الكراهية والرفض الشديد كونها قائمة على فرض التبعية على الاطراف الاخرى، وتوكيدها على المعايير المزدوجة في التعامل مع الدول[1] واستمرت الولايات المتحدة في سياستها المعهودة هذه وضاعفت من حدتها لتغزو افغانستان، وغض النظر عن جرائم (اسرائيل) وتبريرها، ومن ثم العدوان على العراق واحتلاله من دون وجه حق او شرعية دولية جاء وقت مبررات معلنة لدوافع مضمرة وهو بالفعل واقع العلاقات الدولية[2].

وبذلك تحول هدف السياسة الخارجية الأمريكية من محاربة الشيوعية ابان الحرب الباردة الى هدف مكافحة الارهاب بعد احداث 11/ايلول/2001[3] اذ حددت ابرز ملامح الاستراتيجية الأمريكية التي ستنطلق على اساسها الحرب ضد الارهاب وظهر الرئيس الامريكي امام الاجتماع المشترك لمجلس الكونغرس في 2001/11/20 ملوحاً بتلك الستراتيجية قائلاً: ((ان حربنا ضد الارهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في افغانستان لكنها لا تنتهي هناك، انها لن تنتهي حتى يتم العثور على كل مجموعة ارهابية في العالم وحصارها وهزيمتها وعلى كل امة تواصل ايواء الارهاب ستعتد من قبل الولايات المتحدة نظاماً معادياً، اغلقوا فوراً وبصفة دائمة كل معسكر ارهابي، سلموا كل ارهابي، اعطوا الولايات المتحدة امكانية الوصول الكامل الى معسكرات الارهاب. والا فأنكم ستشاركونهم نفس المصير))[4].

---

(1) محمود سالم السامرائي، الادارة الأمريكية الموقف والاتجاه ما بعد 11/ايلول، نشرة متابعات سياسية، العدد (2)، كلية القانون، قسم العلوم السياسية، جامعة الموصل،2002، ص1.

(2) ادريس لكريني، الزعامة الامريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة واكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي، العدد (291)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003، ص25.

(3) احمد ابراهيم محمود، الارهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح على الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(147)، مركز الاهرام، القاهرة، 2002، ص50.

(4) عادل محمد سليمان، الحملة الأمريكية ضد الارهاب خارج افغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد(148)، مركز الاهرام، القاهرة، 2002، ص185.

وهكذا استخدمت ادارة بوش هجمات 11/ايلول كلحظة تحول جديدة في التاريخ الامريكي لاطلاق سياسة خارجية عدوانية جديدة لها اغراض ونيات اوسع من مجرد حرب ضد الارهاب[1] فالخطاب كان دعوة صريحة للاستسلام للإرادة الأمريكية وحليفتها (اسرائيل). لاسيما وان بوش كان قد تقدم في خطاب اخر منادياً الدول العربية بصوت صاخب ان (اسرائيل) لم تعد الخطر الذي عليكم ان تخشوه ولكنها غدت الحليف والصديق الذي عليكم ان تضعوا ايديكم بيده لمحاربة الخطر المشترك الذي يهددكم والقصد هو محاربة الاسلام بدعوى محاربة الارهاب، وكي لا تتهم الدول بالارهاب سارعت للانضمام الى الحلف الامريكي وقدمت الدعم والتسهيلات للولايات المتحدة في حربها الشاملة ضد الارهاب بعدما ابدت هذه الدول منذ البداية حسن نواياها للولايات المتحدة وردة فعلها وصدمتها ازاء ما حصل في 11/ايلول، حين تزاحم الزعماء الوطنيون للتعبير عن مأساتهم فاشار الرئيس الروسي (بوتين) ((الى الاعمال الارهابية الوحشية)) داعياً الى حملة دولية ضد الارهاب كما ندد الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بالهجمات واعتبرها ((امراً لا يصدق)) وقدم تعازيه للشعب الامريكي، والتقط صورهِ وهو يتبرع لهم بالدم[2] وهكذا واصل بقية الزعماء التعبير عما حدث كل بطريقته. واصبح الطريق مفتوحاً للدول العربية للدخول في احلاف ومشاريع امريكية ومحاولة الاقناع، مُحَاوِلةً الاقتناع بأن الخطر الذي يستهدف العالم كله ليس خطر الهيمنة الأمريكية او خطر اسرئيل في المنطقة ولكنه الخطر الإسلامي الذي بات يعرف اليوم في القواميس ليس الأمريكية فحسب بل والغربية ايضاً بانه (الارهاب) لذلك دعت الضرورة قيام الولايات المتحدة بأطلاق مشروع الشرق الاوسط الكبير على الدول العربية والاسلامية واقامة السلام بينها مع (اسرائيل)، بعد ما سيحدثه المشروع الكبير من تغيرات وتحولات تشمل نشر الديمقراطية وحقوق الانسان وتغيير مناهج التعليم (خاصة التعليم الديني)، وقيام الشراكة الاقتصادية.

المطلب الثالث

نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم

بعد استعراضنا للرؤية الأمريكية في مكافحة الإرهاب كان لابد وان نتناول بشكل ملخص الرؤية الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم ضمن سياستها الخارجية تجاه الشرق الاوسط، فهناك ربط واضح بين هذه المواضيع حين تحاول الولايات المتحدة ومشرعتها إسرائيل طرحها. فقد أكد تقرير صادر عن مركز الدراسات الامنية والدولية الأمريكي على انه ((حتى تنتصر امريكا في الحرب ضد الإرهاب عليها ان

---

[1] مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد 11أيلول/سبتمبر، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2002، ص201.

[2] جيف سيمونز، استهداف العراق، العقوبات الاقتصادية والغارات في السياسة الأمريكية، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003، ص40.

تبدأ حملة لتغيير القلوب والعقول في العالم الإسلامي))[1]، وهذا يتم عبر إصلاحات سياسية تطالب أمريكا بفرضها على المنطقة تهدف من خلالها الى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وإعادة صيغة المناهج التعليمية كل حسب ما تراه ضرورياً للمنطقة وكان قد دعت (كوندليزا رايس) مستشارة الامن القومي الأمريكي ووزيرة الخارجية بأن الولايات المتحدة تريد ((تحرير العالم الإسلامي، ونشر الأسلوب الديمقراطي في ربوعه اولاً وثانياً تريد تغيير الأنظمة السياسية العربية))[2]. وهذا ليس بغريب فقد سبق وان اعلن شمعون بيريز في مشروعه للشرق الأوسط الجديد 1993 بأن الاصولية (وهي التي تقرن بالإسلام دائماً، وهي مرادف للإرهاب)، ((هي حركة مناهضة للديمقراطية في الجوهر، حتى حين تستخدم شعارات ديمقراطية، يزيد من صعوبة ادخال العمليات الديمقراطية))[3]،كما يصف بيريز الحاجة الى الديمقراطية في الشرق الأوسط ضد ما يسميه التحريض الاصولي بقوله ((يحتاج الشرق الأوسط الى الديمقراطية حاجة الكائن البشري الى الاوكسجين ... وليست الديمقراطية مجرد عملية تضمن الحرية الشخصية والمدنية بل هي هيئة رقابة تحرس السلام وتعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الاصولي))[4].

ولعل كلام بيريز هذا يعلل ما جاءت به لجنة (هارت رودمان)[*] في تقريرها سنة 2001 والذي ذكرت فيه ان نظم الحكم في الشرق الأوسط هي أنظمة استبدادية وتفتقر الى الديمقراطية بأستثناء كل من (إسرائيل وتركيا والهند)[5]، وايضاً ما جاء في تقرير (فريدوم هاوس) عام 2003 حين صنفت إسرائيل بانها البلد الوحيد الحر في الشرق الأوسط[6].

---

(1) غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص124.

(2) ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الأمريكية– دراسات في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، سلسلة شؤون اقليمية (7)، (مركز الدراسات الاقليمية)، جامعة الموصل، الموصل، 2006، ص115.

(3) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، المصدر السابق، ص97.

(4) المصدر نفسه، ص95.

(*) وهي لجنة استشارية فيدرالية امريكية تحظى بدعم ورعاية مباشرة من الرئيس الأمريكي بوش الابن. ينظر: ابراهيم خليل العلاف، مشروع الشرق الاوسط الكبير، الفكرة والتطبيق، نشرة تحليلات استراتيجية، العدد(15)، (مركز الدراسات الاقليمية)، جامعة الموصل، الموصل، 2006، ص1.

(5) ابراهيم خليل العلاف، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الفكرة والتطبيق، المصدر السابق، ص2.

(6) نص مشروع (الشرق الاوسط الكبير) الامريكي، المقدم الى قمة الدول الثماني المنعقد في الولايات المتحدة في كانون الثاني (يونيو) 2004، مجلة الحياة اللندنية، 2004/2/13، (الانترنت)، في 2006/3/16. http://www.kefaya.org/reports/0403meinitia

أ. الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن الواضح والمعلوم ان الديمقراطية وحقوق الإنسان هي من المبادئ التي تسعى اليها جميع الشعوب وشعوب الشرق الأوسط بشكل خاص، فحقوق الإنسان تضمن لهم الحق في الحصول على حياة حرة وكريمة، وعمل شريف، ومأوى ملائم، وعناية طبية، إضافة الى حق المشاركة في الحكم الديمقراطي[1]. وبطبيعة الحال فان لكل شعب مجموعة من القيم التي تحكمه وتميز خصوصيته عن الشعوب الاخرى الا ان ما حدث نجد ان الولايات المتحدة تحاول فرض مبادئ موحدة من الديمقراطية وحقوق الإنسان على شعوب الشرق الأوسط متناسية تاريخها المظلم بحق الشعوب وطمرها لكل المبادئ الصالحة للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، فهل فعلاً إن الولايات المتحدة تريد لمنطقتنا الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان ونحن نعرف ان الولايات المتحدة هي التي خلقت الانظمة الدكتاتورية وتعاونت معها وفي احيان كثيرة عملت على انتهاك حقوق الإنسان، والسجل التاريخي لأمريكا يكشف لنا ما قامت به من تدمير للديمقراطية وانتهاك لحقوق الإنسان بأثبات.

– فقد قامت الولايات المتحدة بمائتي تدخل عسكري في مختلف انحاء العالم من هذه التدخلات هناك ست عشرة محاولة لتغيير انظمة واقامة ديمقراطية حسبما تدعي[2]، والامثلة الاخرى كثيرة ولا تحصى على انتهاك أمريكا لحقوق الإنسان.

– وغزت الولايات المتحدة هاييتي وجمهورية الدومنيكان وتسببت هذه الممارسة في قتل الآلاف واعادت العبودية عملياً الى هاييتي وفككت نظامها البرلماني لان الهيئات التشريعية رفضت قبول دستور تقدمي (كتب في واشنطن)[3]. وفي حينها اقدمت طغمة عسكرية في ايلول عام 1991 على اسقاط الحكومة الاولى بعد ستة اشهر على وجودها في السلطة، وتعاملت واشنطن بذعر مع انتخاب الرئيس (اريستيد) لانها كانت تتوقع نجاح مرشحها الخاص (مارك بازين) الموظف في البنك الدولي، فكان رد فعل واشنطن المباشر على هذا ان تحولت المساعدات الأمريكية الى العناصر المناوئة لاريستيد وقبول طلبات اللجوء السياسي للمرة الاولى، وجددت واشنطن تحديها الطبيعي للمادة 14 من الاعلان الدولي لحقوق الإنسان بعد ان اطلقت الزمرة

---

(1) نعوم تشومسكي، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الامريكية، ترجمة عمر الايوبي، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1984، ص98.

(2) حسن الحاج علي احمد، تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003، ص68.

(3) نعوم تشومسكي، قوى وافاق تأملات في الطبيعة الانسانية والنظام الاجتماعي، ترجمة ياسين الحاج صالح، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، 1998، ص58.

العسكرية التابعة لها عهداً من الإرهاب والقتل من اجل ايجاد طرق اكثر فاعلية لإسقاط الحكومة التي تعدها الادارة الأمريكية بالحكومة غير القانونية في هاييتي[1].

– اما كولومبيا المنتهك الاول لحقوق الإنسان في نصف الكرة الغربي وذات السجل المروع من الفظاعات على حد قول تشومسكي، فانها تعد المتلقي الاول لنصف المعونات الأمريكية، ويذكر المراقبون العالميون لحقوق الإنسان وكل المتابعين الاكفاء ان من يتلقون العون والتدريب الأمريكي وصحبتهم من التنظيمات شبه العسكرية هم في قلب العمل الاجرامي الذي يشكل مشروعاً عالمياً كانت سياسة الولايات المتحدة قد فرضته خلال نصف قرن بطرق مثيرة[2]. يعد التمويل الخارجي للأحزاب السياسية الأمريكية عملاً غير شرعي وغير قانوني، بل عمل يشوبه العار كونه يقمع العملية الديمقراطية، فان التدخل الأمريكي في العمليات الانتخابية بالخارج والمنتشر على الساحة العالمية بشكل ملحوظ يتم الثناء عليه وتصويره على كونه منحىً كريماً وسعياً للتقدم الديمقراطي[3].

– في عام 1984 جرت انتخابات في نيكاراغوا (فاز فيها الساندينيون) وهي انتخابات لم توجه من قبل الولايات المتحدة ولم تحصل على دعمها، وفي عام 1990 وحسب الولايات المتحدة جرت اول انتخابات حرة وبتأثير وضغط مباشر من الولايات المتحدة خسر (الساندينيون) الانتخابات وهذا ما اعد انتصاراً للديمقراطية والنزاهة على وفق الرواية الأمريكية مبتهجة بأنبثاق الديمقراطية في نيكاراغوا. ولكن الذي حصل بعد (انبثاق الديمقراطية) ان كانت حصيلة الانتخابات كارثة على الاكثرية الساحقة لدرجة ان منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (الفاو) توقعت ان ((الجيل القادم من النيكاراغويين سيكون اصغر حجماً واضعف وادنى ذكاءاً من السكان الحاليين)) وازددت وفيات الاطفال تحت سن الاربع سنوات بسبب سوء التغذية بنسبة 35%، اما المشردين ممن لا مسكن لهم فيتسولون في الشوارع وتجوس كائنات تكاد لا تشبه الادميين مقلب نفايات (ماناغوا) العاصمة، بحثاً عن بقايا الطعام وحصلت مجاعة هائلة وانتشر وباء الادمان على المخدرات وهذه الوقائع حسبما ترويها منظمات الاغاثة الانسانية والمنظمات التابعة لها[4].

– وفي كوبا وحسب التحقيق الذي قدمته الجمعية الأمريكية للصحة العامة والذي استمر عاماً كاملاً وخلص الى ان الحرب الاقتصادية الأمريكية ضد كوبا قد سببت ((ضريبة بشرية مأساوية)) وسببت ((نقصاً غذائياً خطيراً)) طال عشرات الالاف. واحدثت نقصاً حاداً في الادوية والمعدات الطبية تاركة الاطفال يعانون الماً

---

[1] نعوم تشومسكي، الدول المارقة، المصدر السابق، ص192.

[2] نعوم تشومسكي، قوى وآفاق– تأملات في الطبيعة الانسانية والنظام الاجتماعي، المصدر السابق، ص60.

[3] نعوم تشومسكي، اوهام الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ص11–12.

[4] نعوم تشومسكي، قوى وآفاق– تأملات في الطبيعة الانسانية والنظام الاجتماعي، المصدر السابق، ص73.

شديداً بسبب نقص الادوية، وعطل الحظر الاقتصادي امكانية كوبا لتقديم الماء النقي والصحي الى الناس وتدمير صناعتها المتقدمة واصبحت هذه النتائج اسوء بعد فرض قانون ديمقراطية كوبا الذي ادى الى تراجع المبيعات الرسمية ومنح الغذاء والمعدات الطبية بنسبة تقارب 90% في سنة واحدة. وكان من المحتم حصول كارثة انسانية رهيبة لولا النظام الصحي الكوبي المتقدم والذي يعد النموذج الصحي الابرز في دول العالم النامي. ولا تدخل هذه الانتهاكات التي تقدم عليها الولايات المتحدة ضمن الانتهاكات ضد حقوق الإنسان بل الرواية العامة هي ان الهدف من العقوبات ضد كوبا هو القضاء على انتهاكات كوبا لحقوق الانسان[1].

– وعندما حاولت ايران عندما حاولت ان تتولى امر ثروتها النفطية في اوائل الخمسينات من القرن العشرين فعندها وقع انقلاب ناجح ومدعوم من وكالة الاستخبارات الأمريكية، واضعاً حد لهذه المحاولة، وهذا الانقلاب المدعوم امريكياً والذي انهى التجربة الديمقراطية الايرانية عُدِّ في الولايات المتحدة نصراً عظيماً، لاسيما بعد توقيع الاتفاق بين ايران والاتحاد النفطي الذي انشاته الحكومة الأمريكية حينها كتبت صحيفة النيويورك تايمز في افتتاحية لها في (6/اب/1954) جاءت فيها ((انها اخبار جيدة حقاً، ..... ربما كان النزاع على النفط الايراني باهظاً بالنسبة لجميع المهتمين، لكن هذه المسألة قد تكون استحقت كل ما بذل في سبيلها اذا ما تم التعلم من دروسها)). ثم توضح النيويورك تايمز هذه الدروس على الشكل الاتي: ((تملك الدول النامية، الغنية بالمصادر الاولية، الان درساً بيناً عن الثمن الباهظ الذي يتوجب عليها دفعه اذا ما تمادت في تعصبها الوطني ولعلنا نفرط في الامل اذا اعتقدنا ان التجربة الايرانية قد عززت موقع الزعماء العقلانيين ذوي الرؤية البعيدة))[2].

– فضلا عن كل ذلك فان سجل أمريكا في دعم إسرائيل في اعمالها العدوانية المتكررة على فلسطين ولبنان والتي خلفت ورائها عدد من القتلى واجبرت مئات الالاف من العوائل على الرحيل منذ ذلك الحين حتى الوقت الحاضر. مع العلم ان مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل يعد عملا غير قانوني حتى على وفق قانون الولايات المتحدة وهذا ما اشارت اليه كل من منظمة رقيب حقوق الإنسان والعفو الدولية (AI) مراراً وتكراراً[3].

– كما تقدم تقارير منظمات حقوق الإنسان صورة حية وشهادة واقعية على الوضع البائس لحقوق الإنسان المستمر حتى الان كما كان دائماً ولنذكر مثالاً واحداً عن الضرر المصاحب للقصف الأمريكي– البريطاني للعراق والذي لم يثير ادنى اهتمام[4]، مع العلم ان قرار مجلس الامن ذي الرقم 1483 في 2003 يعطي

---

[1] نعوم تشومسكي، الدول المارقة، المصدر السابق، ص ص193–194.

[2] نعوم تشومسكي، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية، المصدر السابق، ص31.

[3] نعوم تشومسكي، الدول المارقة، المصدر السابق، ص188.

[4] المصدر نفسه، ص143.

اساساً واضحاً للإصرار على وجوب ان تكون حماية حقوق الإنسان لجميع العراقيين، من الاغراض الرئيسة لعملية الاعمار والاصرار على وجوب ان تحترم دولتا الاحتلال (أمريكا وبريطانيا) في العراق حقوق الإنسان وتحميها[1] الا ان ليس الوضع في العراق وأفغانستان الذين احتلتهما الولايات المتحدة (لتحريرهما حسبما تدعي)، افضل من وضع الدول سابقتهما والامثلة التي ذكرت هي مثال الفخر للديمقراطية وحقوق الإنسان التي تريد الولايات المتحدة فرضها على دول الشرق الأوسط عامة، فسياسة الولايات المتحدة في المنطقة لا تقرن بالقيم الديمقراطية اطلاقاً بل يقرن وجودها في الشرق الأوسط بدعم النظم التسلطية ذات طابع الحكم المطلق بمعنى ان الولايات المتحدة غير معنية بقيام نظام حكم ديمقراطي في الشرق الأوسط على اساس ان مصالحها تتحقق بشكل افضل من خلال علاقتها بحكومات مطلقة السلطة والصلاحيات[2].

ومهما حاولت الادارة الأمريكية وتحاول، تزيين مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، الا ان هذه المواضيع تبقى برنامج واداة للسياسة الخارجية الأمريكية اذ تواظب الادارة الأمريكية الحالية على القول بان تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان يشكل جانباً مركزياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وان هذا الالتزام تمليه القيم التي نشأت عليها أمريكا وينبع من مصالحها الاستراتيجية الثابتة.

ومعلوم أنه منذ عام 1981 اكدت الادارة الأمريكية على دعم حقوق الإنسان باعتبارها هدفاً للسياسة الامريكية[3] وانشات مكتب لحقوق الإنسان والشؤون الانسانية بوزارة الخارجية الامريكية[4]، وكانت قد اصدرت اول تقاريرها السنوية عن اوضاع حقوق الإنسان في الدول المختلفة منذ عام 1977، ووفقاً لتكليف من الكونغرس واصبحت التقارير عنصراً اساسياً في جهد الولايات المتحدة الرامي الى تعزيز احترام حقوق الإنسان في العالم اجمع[5] حسبما تدعي الولايات المتحدة الا انه غالباً ما تستخدم هذه المفاهيم (الديمقراطية – حقوق الإنسان) في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية، وكان (اليوت ابرامز) وهو مساعد لوزير الخارجية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة (1981–1985) كثير الاثارة للجدل مع المجموعات التي تهتم بحقوق الإنسان متهمها بقصر النظر

---

(1) منظمة العفو الدولية، العراق نيابة عن من؟ حقوق الانسان وعملية اعادة بناء الاقتصاد في العراق، وثيقة مترجمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003، ص79.

(2) روز ماري هوليس، مكافحة الارهاب في الشرق الاوسط: الوسائل مقابل الغايات، مجلة المستقبل العربي، العدد (274)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2001، ص8.

(3) دافيد. ب. فورسايث، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1993، ص169.

(4) المصدر نفسه، ص166.

(5) نص تقرير وزارة الخارجية الامريكية عن تقارير حقوق الانسان في العالم للعام 2005، اذار 2006، (الانترنت)، في http://www.USINFO.state.gov. 2006/4/12.

والتحيز معللاً ذلك بأنهم لا يوجهون اهتماماً كافياً الى الانتهاكات الشيوعية لحقوق الإنسان والتهديدات ضد الولايات المتحدة[1]. وظل موضوع حقوق الإنسان مستغلاً من قبل سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ ذلك الحين والامثلة والشواهد التي ذكرناها انفاً خير دليل، وتطرح الولايات المتحدة مواضيع صيانة حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ونص مشروع الشرق الأوسط الكبير ذلك صراحة اذ جاء فيه ((ان الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية لكنهما مفقودتان الى حد بعيد في ارجاء الشرق الأوسط الكبير))[2]. ولتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وهما ملتزمان مع بعضهما البعض ومكملان احدهما للاخر اكدت الولايات المتحدة انها ستلجأ الى خيارات مختلفة ومنها الخيار العسكري اذا اقتضى الامر [3] وعلى هذا الاساس بدأت الولايات المتحدة بعملية نشر للديمقراطية في الشرق الأوسط وخاضت حربين في افغانستان والعراق من اجل ذلك، فالديمقراطية ستحمي حقوق الإنسان اذ ما ترسخت وهذا ما جاءت به وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان عام 2005 اذ نص التقرير على ((ان الدول ذات الانظمة الديمقراطية توفر حمايات اكثر بكثير ضد انتهاكات حقوق الإنسان مما توفره الدول غير الديمقراطية))[4]، وقد اكد الرئيس الأمريكي السابق (كلينتون) ذلك ايضاً في احدى تصريحاته بان ((الديمقراطيات تقوم بمهمة افضل في حماية الاقليات العرقية والدينية وغيرها. والانتخابات يمكن ان تساعد في حسم الحروب الاهلية المؤدية الى تجزئة الامم))[5] لكن نشر الديمقراطية الأمريكية في بلدين تحت سلطتها العسكرية لم يشهدا الا مزيداً من التخلف والفقر ومصدراً للتناقضات السياسية داخل كل منهما وبالتالي حالة من عدم الاستقرار الداخلي والاقتتال الطائفي، واثبتت الولايات المتحدة بذلك جدارة في ان نقل العراق وافغانستان الى الديمقراطية امر لايزال بعيد المنال وغير مؤكد. وهذا استناداً الى التجارب الديمقراطية الفاشلة التي قامت بها أمريكا في كل من بنما وهاييتي وغرينادا حيث ان الحياة السياسية بعد التغير سرعان ما عادت الى سابق عهدها وبصورة اكثر مأساوية.

وحسب اعلان مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان المنعقد في عام 1993 فان الولايات المتحدة تعد منتهك فظيع لحقوق الإنسان باحتلالها العراق وافغانستان فقد جاء في المؤتمر ((ان أي احتلال خارجي يمثل انتهاكاً لحقوق

---

[1]. دافيد. ب. فورسايث، المصدر السابق، ص168.

[2]. نص (مشروع الشرق الأوسط الكبير) الامريكي، المصدر السابق.

[3]. ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الأمريكية– دراسات في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، المصدر السابق، ص115.

[4] نص تقرير وزارة الخارجية الامريكية، المصدر السابق.

[5] احمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الامريكي والشرق الاوسط في النظام الدولي الجديد، في مجموعة باحثين، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي، (16)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 1999، ص219.

الإنسان)) والذي رفضته الولايات المتحدة في حينها[1]، اذا كيف تحدد حقوق الإنسان وكيف تتحول النظم الى الديمقراطية، ومن تعد نفسها راعية الديمقراطية لاتحترم حقوق الإنسان ولا الراي العام ولا تلتزم به ولا تراعي الديمقراطية حتى في داخل حدودها وتريد نشر الديمقراطية في العالم بغض النظر عن مصالح شعوبها فا(62) الى (71) بالمئة من الامريكين الذين استفتوا قرروا انهم يفضلون تنمية المصالح الاقتصادية الأمريكية على تنمية الديمقراطية في العالم[2]، الا انه عندما تتعارض المصالح الحيوية عند الأمريكيين مع الديمقراطية تتغلب الاولى على الثانية وهذه مسألة واردة عند الادارة الامريكية[3]، كما ان (دنيس هاستيرت) زعيم الجمهوريين في الكونغرس الأمريكي انتقد الشعب الاسباني بشدة واتهمه بالخضوع للارهاب لانه لم ينتخب (خوسيه ازنار) حليف امريكا في حربها على العراق، فعن أي ديمقراطية وحقوق انسان يتحدثون ويدعون، اما (روبرت فيسك) فيعترف في احدى مقالاته عن الحرب في افغانستان بقوله ((نحن اساتذة حقوق الإنسان نحن الليبراليين العظماء والجيدين الذين يستطيعون ان يعظوا الشعوب الفقيرة لكن حين يتعرض شعبنا للقتل، وأبنيتنا المتألقة للتدمير، فأننا نمزق انذاك قوانين حقوق الإنسان ارباً ونرسل طائرات "بي 52" في اتجاه الشعوب الفقيرة اياها، ونعمل على قتل اعدائنا))[4]. ولا غرابة في ذلك فهذه حقيقة الادارة الأمريكية، ويظهر تناقضها واضحاً ما بين التصريح بخصوص الديمقراطية وحقوق الإنسان والتطبيق على ارض الواقع وخصوصاً في الشرق الأوسط الذي تعده أمريكا كبيراً في مشروعها الحالي ومن خلال تقرير حقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية يتبين لنا هذا التناقض، فقد جاء في التقرير ان ((العام 2005، تحول فيه سجل الحكومة الايرانية بشأن حقوق الإنسان من سيء الى اسوء... وقد انكر الرئيس المتشدد الذي تم انتخابه حديثاً وقوع المحرقة ودعا الى القضاء على دولة إسرائيل))[5].

ومن الطبيعي بالمفهوم الأمريكي ان تكون ايران هنا منتهكة لحقوق الإنسان كونها معارضة للسياسة الأمريكية ودولة منددة لاسرائيل ولذا يجب ان يفهم بان احترام حقوق الإنسان بالمفهوم الأمريكي هو عدم المساس باسرائيل سواء اكان حق ام باطل، والتناقض الاخر في سياسة الادارة الأمريكية هو عندما فرضت الولايات المتحدة حصاراً اقتصادياً على العراق عام 1991 وهي بالمده نفسها كانت متهمة العراق بفساد نظامه السياسي واستبداده وانتهاكه لحقوق الإنسان، لكن عندما دخلت القوات الأمريكية العراق (محررة) وبعد سنتين من الاحتلال الغير شرعي والقتل والتدمير اشارت الولايات المتحدة في تقريرها عن حقوق الإنسان الصادر من وزارة خارجيتها بان العراق كان في

---

[1] نعوم تشومسكي، اوهام الشرق الاوسط، المصدر السابق، ص36.

[2] احمد عبد الرزاق شكارة، المصدر السابق، ص207.

[3] المصدر نفسه، ص223.

[4] نبيل دجاني، اجهزة الاعلام الغربية وموضوع الارهاب، مجلة المستقبل العربي، العدد (291)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003، ص39.

[5] نص تقرير وزارة الخارجية الامريكية، المصدر السابق.

((العام 2005 عام من التقدم الكبير نحو الديمقراطية والحقوق الديمقراطية والحريات، وكان هناك نمو ثابت للمنظمات غير الحكومية وسواها من منظمات المجتمع المدني التي تروج لحقوق الإنسان... في بلد شوه تاريخه بعض من اسوء الاساءات لحقوق الإنسان في الماضي القريب))[1]، فهل فعلاً هناك تقدماً كبيراً في العراق في مجال حقوق الإنسان ويومياً يقتل نحو (100 الى 150) عراقي[2]، وحسب تقارير الامم المتحدة فقد قتل في العام 2006 اكثر من 34000 الف عراقي في العاصمة بغداد ومدن عراقية اخرى[3] ودولة الاحتلال ماضية في تنفيذ مخططاتها ليكون العراق اضعف ما يكون عليه من أي وقت مضى، ويصبح صفراً كمصدر تهديد لـ (إسرائيل)، فالتقدم واضح في العراق بالنسبة لامريكا مع النمو الثابت للمليشيات المسلحة وفرق الموت التي انتهكت جميع قوانين حقوق الإنسان السماوية والوضعية في بلد لم يسجل تاريخه مثل تلك المصطلحات.

ب. التعليم.

((ستقوم المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط قبل قمة مجموعة الثماني المقبلة... برعاية "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم" التي ستكون ملتقى لتيارات الراي العام المتطلعة الى الاصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم))[4]. هذا ما جاء في نص مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي مستنداً الى تقرير التنمية العربية لعام 2002 والذي نص على ان 40% من العرب البالغين 65 مليون شخص وثلثا العدد من النساء هم اميون، ..وقد عبر 51% من الشبان العرب عن رغبتهم في الهجرة الى بلدان اوربية..وهناك 1,6% فقط من السكان يستخدمون الانترنت[5] هذا ماجاء في تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002، اضف اليها ان العالم العربي يترجم سنوياً حوالي 330 كتاباً اجنبياً أي ما يعادل خمس ما تترجمه دولة مثل اليونان[6]، وينتج العالم العربي فقط 1,1% من الانتاج العالمي من الكتب وتعاني المنطقة من نزف الأدمغة والفجوة المعرفية، ويهاجر ربع خريجي الجامعات العربية الى الخارج[7]. وبموجب

---

[1] المصدر نفسه.

[2] على سبيل المثال فقد قتل اكثر من (70) عراقياً وجرح اكثر من (150) اخرين في بغداد وحدها، قناة الجزيرة الفضائية، النشرة الاخبارية، الاثنين 12/شباط/2007، التاسعة مساءاً بتوقيت بغداد.

[3] قناة الجزيرة الفضائية، الشريط الإخباري، الثلاثاء 2007/1/16، السادسة مساءاً بتوقيت بغداد.

[4] نص مشروع الشرق الاوسط الكبير، المصدر السابق.

[5] المصدر نفسه.

[6] ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الأمريكية– دراسات في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، المصدر السابق، ص114.

[7] امين هويدي، مشروع الشرق الاوسط الكبير. (الانترنت)، في:

ذلك طالبت الولايات المتحدة من دول المنطقة اجراء اصلاحات في النظام التعليمي، وبدأ الخطاب الأمريكي يتجه نحو مطالبة جميع الدول العربية والاسلامية بتغير وتعديل المناهج الدراسية بحيث لا تتعارض مع ((القيم والمفاهيم التي تنطوي عليها الثقافة الأمريكية والغربية)) ولم يقف الامر عند هذا الحد بل دعا المسؤولين الامريكان الى الغاء المدارس الدينية كونها تشكل من وجهة النظر الأمريكية الرسمية ((معامل لتفريخ العناصر المعادية للحضارة الغربية))[1].

وكذلك فأن الدعوات الأمريكية المقصودة لاصلاح التعليم لم تكن في تطوير وسائل التعليم او سبله بل كانت انعكاساً للرؤية الإسرائيلية للتعليم في الشرق الأوسط، فقد زعم يهود الولايات المتحدة ان كراهية العرب لإسرائيل نابعة من احقاد دينية (اسلامية) وتاريخية متوارثة وان الثقافة العربية الإسلامية والمناهج الدراسية هي المسؤولة عن الكراهية ودعوات التحريض على قتل اليهود الامريكيين[2] وعليه يجب اجراء اصلاحات تعليمية جذرية في جميع دول الشرق الأوسط وهذا حسب ما جاء في كتاب مملكة الكراهية لمؤلفه (دور كولد – Dore Gold) والمؤلف هو سفير (إسرائيل) في الولايات المتحدة، وهو رئيس مركز القدس للشؤون العامة وشغل منصب مستشار لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (بنيامين نتنياهو)، يتناول فيه الباحث تاريخ الحكومة السعودية متحدثا عن العقيدة الوهابية ودورها في تعبئة المجتمعات العربية والإسلامية بالافكار المعادية للغرب والتي تنشر البغض والكراهية ضد المجتمعات الغير مسلمة وطالب المؤلف في نهاية كتابه الحكومة السعودية بإجراء إصلاحات تعليمية بنيوية والتخلص من رواسب الفكر الوهابي في مناهج التعليم، ولكي تمارس الولايات المتحدة دورها القى الرئيس الامريكي بوش خطابه في 9/ايار/2003 اوضح فيه هدفه من مشروع الشرق الاوسط في مجال التعليم قائلاً: ((سنوفر الموارد اللازمة من اجل ترجمة كتب القراءة للمراحل التعليمية المبكرة الى اللغة العربية ثم التبرع بهذه الكتب الى المدارس الابتدائية في دول المنطقة))[3].

كما قدمت الولايات المتحدة دعماً يبلغ 100 مليون دولار لباكستان مقابل ما ستقوم به اجهزة الاستخبارات الباكستانية بمتابعة برنامج للاشراف والرقابة على المدارس القرآنية عبر انشاء بنك للمعلومات عن طلاب هذه المدارس واساتذتهم ومتابعة منشورات هذه المدارس كما يستخدم الدعم ايضاً في تقديم مواد دراسية جديدة وخضوع الاساتذة لدورات تدريبية. وعلى ضوء ذلك قررت الحكومة الباكستانية اغلاق بعض المدارس الدينية بعد اتهامها

2006/5/13 http://www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2005/11/0103835.htm

[1] ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الأمريكية– دراسات في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، المصدر السابق، ص115.

[2] غازي حسين، المصدر السابق، ص107.

[3] المصدر نفسه، ص109.

بنشر التطرف والارهاب[1]، كان اخرها واشدها مأساوية احداث المسجد الاحمر في تموز 2007 والذي قتل فيه قرابة 100 طالب بعد حصارهم داخل المسجد لساعات عدة، اما اليمن التي استجابت ايضاً للمطالب الأمريكية باجراء الاصلاحات في النظام التعليمي واعلنت الغاء المعاهد الدينية. وفي السعودية اعلن وكيل وزارة المعارف ان اجتماعات قد عقدت بين مسؤولين سعوديين من وزارة المعارف ومسؤولين أمريكيين لتوضيح سلامة المنهج التعليمي السعودي وعدم حضه او تشجيعه على الارهاب[2].

ولم تقف الولايات المتحدة واسرائيل عند هذا الحد فقط وانما تحاول من حين الى اخر تعديل وادخال تغييرات جذرية في التعليم العربي وقد بلغ الامر بهما ان طالبا بضرورة حذف ايات الجهاد من القرآن الكريم كما طالبت إسرائيل مراراً بحذف الآيات التي تتعلق باليهود[3]. ويطالب المشروع الامريكي للتعليم في الشرق الاوسط من خلال مذكرة مطولة تلقاها الكونغرس الامريكي تضمنت المطالبة بضرورة الغاء اللغة العربية واحلال اللغة اللاتينية بدلاً منها متذرعاً بان (ادراكنا الحقيقي هو ان هناك لغة مشتركة يمكن ان تجمع بين سكان الكرة الارضية فيما عدا الذين يتحدثون باللغة العربية، وهو ما يجعل من الصعب بناء تواصل فكري معهم او معرفة دوافعهم النفسية). ويضيف المشروع ايضاً: (على مدى اكثر من 600 دراسة وبحث متخصص تم اجراؤها بمعرفة المراكز العلمية المرموقة منذ عام 2002 وحتى اوائل عام 2004 فان النتيجة النهائية التي برزت لنا هي ان صعوبة التقاء اللغة العربية مع اللغة الانكليزية كانت من ابرز الدوافع الرئيسة التي تقف وراء موجة الكراهية الشديدة لامريكا واسرائيل الى جانب الشعور بالرغبة العارمة في الانتقام).

ويستطرد المشروع الامريكي قائلاً: (ان المنهج الجديد لتطوير هذه اللغة هو ان يتم الغاء كل الصور السابقة في اطار حركات الاصلاح والسعي نحو تطبيق الحرية والديمقراطية في اوسع معانيها، وأحد الاسس العامة لذلك هو ان يتعلم التلاميذ والطلاب في الجامعات وكل المثقفون طريقة جديدة لكتابة اللغة العربية والتعبير عن المعنى الذي يريدون توصيله الى الاخرين، ... وان الهدف ليس تحرير اللغة العربية من اشكالها التقليدية التي ظلت قائمة كما هي منذ الاف السنين فحسب، وانما تحرير العقول العربية الإسلامية من موروثاتها السلبية في الانتقام والعنف والإرهاب)، ويشير المشروع الى ان تغيير الاشكال والحروف العربية لا يجب ان يقتصر على البلدان العربية فقط وانما لابد ان يمتد ليشمل كافة بلدان الشرق الاوسط، افغانستان وايران ومالطا والهند وباكستان وكازاخستان وماليزيا

---

[1] حسن الحاج علي احمد، تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003، ص59.

[2] المصدر نفسه ، ص59. ايضاً ما ورد في صحيفة عكاظ السعودية من خبر مفاده ((الرياض تعد مناهج جديدة لمادة التربية الإسلامية))، هذا ما نقلته قناة الجزيرة الفضائية يوم الاحد 2006/10/8.

[3] ساندرا مكي، المصدر السابق، ص184.

واندونيسيا ويجب ان يشمل المشروع تغيير الاشكال الى اللاتينية من خلال معالجة الحروف العربية بكافة اشكال كتابتها المختلفة. ويوصي المشروع في الختام بضرورة اقناع العرب بذلك قائلاً: (اننا يجب ان نقنع العرب والمسلمين بان ترجمة القرآن الكريم الى اللاتينية وتغير اشكال الحروف العربية سوف يؤدي الى انتشار واسع له وبالتالي سيزيدان من قوتهم)، ويضع المشروع خطوات تدريجية بطيئة لتغيير القرآن الكريم على هذا النحو[1]:

1. ان يتم التعبير عن الآية القرآنية في البداية بفكرة جديدة، شريطة ان تؤدي نفس المعنى الاصلي.
2. محاولة التعبير عن الآية بفكرة قريبة الشبه منها.
3. امكانية تغيير فكرة الآية على الا تتصادم مع الفكرة الاصلية.
4. تغيير الفكرة لعلها تؤدي الى نفس التشكيك في الفكرة الاصلية.
5. زيادة الالفاظ والعبارات في ذات الفكرة لزيادة مساحة التشكيك في الفكرة الاصلية.
6. القبول والاقناع بتفسيرات جديدة لهذه الفكرة الاصلية بما يؤدي الى محو معناها الذي كان قائماً لفترات طويلة في اذهان الناس.
7. تغيير الفكرة الاصلية واحلال الجديدة محلها بشكل نهائي[2].

هذا ما يشرع للدول العربية والإسلامية وما تحاول الولايات المتحدة فرضه على حكومات المنطقة لتطبيقه على الشعوب مقابل ما سيقدم لهذه الحكومات من دعم أمريكي في اطار ما يسمى اصلاح التعليم في الشرق الاوسط.

المطلب الرابع
الشراكة الاقتصادية

تسوق الولايات المتحدة ضمن سياستها الخارجية تجاه المنطقة مسألة الشراكة الاقتصادية لتكتمل ابعاد المشروع الشرق اوسطي ويتم ربط وتكامل الانفتاح الديمقراطي وعملية السلام مع الاعتماد المتبادل الاقتصادي لتحقيق السلام الديمقراطي في المنطقة، وقدمت الولايات المتحدة لذلك مبادرة للشراكة مع الشرق الأوسط، التي ستوفر اطاراً للولايات المتحدة واعتمادات مالية للعمل مع حكومات وشعوب في الوطن العربي لتوسيع الفرص الاقتصادية والسياسية والتعليمية للمجتمع وتشتمل المبادرة بالإضافة الى الجانب الاقتصادي برنامج (مشاركة من اجل التعليم) لاقتسام المعرفة مع جميع مستويات الشرق الأوسط، وتحسين حياة الفتيات والنساء عبر التدريب على القراءة والكتابة وتوفير المنح الدراسية، وفي مجال الاصلاح الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص فستقدم مساعدة الى

[1] ساندرا مكي، المصدر السابق، ص ص185–189.

[2] المصدر نفسه، ص ص185–189.

الدول العربية الاعضاء في منظمة التجارة العالمية لتمكينها من التقيد بالتزاماتها كما ستوفر مساعدات مالية وفنية لرجال الاعمال الواعدين[1].

وتعود فكرة الشراكة الاقتصادية اساساً الى مشروع بيريز للشرق الأوسط الجديد الذي ساقه عام 1993 اذ يتألف المشروع في الاصل من شقين الاول امني والثاني اقتصادي وهما متداخلان فالاقتصادي يدعم الامني وذلك على وفق حالة من تشابك المصالح وعبر رفع مستوى معيشة شعوب المنطقة، بوصفه سيساهم في انحسار ما يسميه بيريز ((ارهاب الاصولية الإسلامية)) ومن ثم دعم امن إسرائيل[2] ويقترح بيريز تطبيق الشق الاقتصادي من مشروعه على مرحلتين أساسيتين الاولى تتضمن اقامة مشاريع مشتركة ويستثنى كل من العراق وايران لانهما يشكلان بحسب زعمه مصدر الخطر النووي على امن المنطقة، ويرى ان من شأن المشاريع المشتركة المقترحة خلق تشابك في المصالح بين دول الشرق الأوسط يؤدي الى تعزيز ما يسميه بيريز السلام[3]. ويدعم الرئيس الأمريكي الاسبق كلينتون نظرة بيريز هذه ويحدد اجراءات عدة يمكن ان تؤدي بنظره الى طريق السلام الدائم في الشرق الأوسط وهي:

1. انهاء العرب وبصورة دائمية ورسمية ما اسماه المقاطعة غير القانونية لإسرائيل التي في نظره تشكل ((حرباً اقتصادية)).
2. اقامة علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية بين إسرائيل وجيرانها العرب.
3. منع التعامل مع شركات تشترك في المقاطعة العربية ضد إسرائيل[4].

ويستكمل بيريز مشروعه بالدعوة الى اقامة مصرف اقليمي للشرق الأوسط تتألف مصادر تمويله من بعض الموارد المحولة عن الانفاق على السلاح ومن مساهمات الدول العربية النفطية ومن القروض والضمانات الدولية. ويقترح بيريز ان يعطي المصرف افضلية واضحة في تمويله المشاريع التي تتطلب او تتضمن تعاوناً اقليمياً أي اساس المشاريع التي تكون إسرائيل طرفاً فيها. كما يدعو الى ان يكون النظام الاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط المعنية، والذي يتم ضمن اطاره تنفيذ المشاريع المشتركة متصفاً بدرجة اكبر من راسمالية الحرية الاقتصادية وبالمزيد من الانفتاح على حرية التجارة والرساميل الخارجية[5]. ويكرر بيريز الدعوة مراراً الى انشاء ما يسميه (البنك الاقليمي للشرق الأوسط) لتدويل الاموال الخليجية والاوربية لتمويل المشروعات الاقليمية المشتركة، بوصفها

---

[1] حسن الحاج علي احمد، المصدر السابق، ص70.

[2] محمد الاطرش، المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المصدر السابق، ص5.

[3] المصدر نفسه، ص6.

[4] احمد عبد الرزاق شكارة، المصدر السابق، ص218.

[5] محمد الاطرش, المصدر السابق، ص9.

الية تمويل ضرورية للاقتصاد السياسي للسلام ويهدف بيريز من هذا المقترح الى استفادة إسرائيل من الأموال الخليجية لتمويل مشروعات تعم الاقتصاد الإسرائيلي في اطار الشرق الأوسط الجديد، وقد ذكر بيريز ان مثل هذا البنك ممكن ان ينشأ اذ وافقت الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة على تخصيص دولار واحد من سعر كل برميل نفط لأغراض تطوير منطقة الشرق الاوسط[1].

وظل بيريز حاملاً افكاره هذه عن بناء شرق اوسط جديد ففي 9/اذار/1993، القى كلمة امام البرلمان الاوربي طالب خلالها بناء ((شرق اوسط جديد)) من خلال انشاء ((سوق شرق اوسطية مشتركة على اساس من المياه والسياحة مثلما قامت السوق الاوربية المشتركة على الفحم والصلب))[2]، ويعود بيريز ليذكر في مشروعه (الشرق الأوسط الجديد) قائلاً ((اننا نستطيع استخدام الاموال العالمية لإقامة صندوق تنمية الشرق الأوسط بما يسمح لكل بلد يفتح حدوده بالتمتع بفوائده))[3]. فليس هناك اقتصاد مكافح اليوم يستطيع ان ينمو من دون ان يتلقى معونة خارجية او ان يصبح جزءاً من نظام اقليمي اوسع حسب ما يراه بيريز[4].

ويضيف قائلاً ((لإقامة هذا النظام الاقليمي الجديد، نحتاج الى استثمارات دولية واسعة وبالطبع فأن العالم لا يفتقر الى الدول التي تبحث عن المساعدة المالية))[5]. وفي الشق النهائي لمشروع الشرق الأوسط الجديد يطرح بيريز مشروع اقامة مجتمع اقليمي بين امم المنطقة وسوق مشتركة ومؤسسات مركزية منتخبة على غرار المجتمع الاوربي ويذكر ان النظام النهائي للمشروع الاقليمي المقترح سيؤدي الى ان تصبح الاعمال الاقتصادية اهم من السياسة والسوق اهم من الدول والمنافسة اهم من الحدود القديمة وسينجم عن ذلك ظهور هوية شرق اوسطية جديدة[6].

ويربط بيريز ما بين التنمية الاقتصادية والوضع السياسي في المنطقة بقوله ((وعليه فانه اصبح واضحاً الان بان التنمية الاقتصادية والاجتماعية اضحت المعيار الاساسي للديمقراطية الناجحة في الشرق الأوسط اذ يوجد 60% من المصادر النفطية العالمية، كما وان الشرق الأوسط يمثل سوقاً هائلة محتملة، ونجاحه انما ينتج فرصاً لا حدود لها في المنطقة[7]، ويتفق الرئيس الأمريكي السابق كلينتون مع نظرة بيريز هذه معقباً عليها بقوله ((عند تجذر الديمقراطية سينحى الإرهاب جانباً اذ ان التعاون بين الانظمة المتماثلة في القيم العليا الانسانية سيمكن من

---

(1) محمود عبد الفضيل، المصدر السابق، ص ص134-135.

(2) المصدر نفسه، ص128.

(3) شمعون بيريز، مشروع الشرق الأوسط الجديد، المصدر السابق، ص100.

(4) المصدر نفسه، ص63.

(5) شمعون بيريز، المصدر السابق، ص114.

(6) محمد الاطرش، المصدر السابق، ص9.

(7) شمعون بيريز، المصدر السابق، ص ص38-39.

تطوير ظاهرة الشراكة التجارية)) وبالتالي تحقيق الازدهار الاقتصادي[1] لكننا نجد هذا خلاف لما حدث في الدول التي ارادت الولايات المتحدة نشر الديمقراطية فيها. كما انه هناك دول لم تسمع بالديمقراطية قد حققت تقدماً سياسياً واقتصادياً مثل اليابان، ودول اخرى حققت تقدماً في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل نظم استبدادية مثل كوريا وسنغافورة والصين.

ان الولايات المتحدة في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط تعده اهم منطقة يجب دراستها من قبل المصالح الأمريكية للحصول على المواد الاولية (النفط، الغاز، اليورانيوم، الفسفور، الكبريت، النحاس، ...الخ) اضافة الى ان الشرق الأوسط يعد ممر استراتيجي بين أوربا والصين كونه محور مالي ونقدي ستكون الولايات المتحدة جزءاً منه بوصفها عضواً فيه دخلته من خلال الدور العراقي[2].

هذا الدافع الاقتصادي الأمريكي اثر بشكل او اخر على سياسة أمريكا الخارجية تجاه الشرق الأوسط فبدأت طرح مبادرتها الاقتصادية للشراكة مع الشرق الأوسط متغلغلة اليه من ثغرات وجدتها في تقريري التنمية العربية لعامي 2002 و2003، واشارت الولايات المتحدة ضمن خطتها للشراكة مع الشرق الأوسط الى ان المنطقة العربية تسير نحو نتائج كارثية من الناحية الاقتصادية وتورد الولايات المتحدة جملة معطيات تهدف من وراء توظيفها تبرير وتنمية المشروع الشرق اوسطي الكبير في المنطقة ومن هذه المعطيات:

- 25 مليون عاطل عن العمل حتى عام 2010.
- ثلث السكان في المنطقة يعيشون على اقل من دولارين في اليوم، ولتحسين مستويات المعيشة يجب ان يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة الى 6% على الاقل.
- سيدخل اكثر من 50 مليون من الشباب سوق العمل بحلول 2010 وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020 وهناك حاجة لخلق ستة ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد الى سوق العمل[3].

واستناداً الى تلك المعطيات نص المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير على ان التغيرات المشار اليها اعلاه وتحرير افغانستان والعراق من نظاميين قمعيين ونشوء نظام ديمقراطية في ارجاء المنطقة بمجموعها تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية وينبغي للمجموعة في قمتها في سي ايلاند ان تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الاصلاح في الشرق الأوسط الكبير وتطلق رداً منسقاً لتشجيع الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، كما جاء في نص المشروع ايضاً ((ان تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولاً اقتصادياً يشابه في

---

[1] احمد عبد الرزاق شكارة، المصدر السابق، ص219.

[2] .M.A.Oraizi، الحلم المبسط للشرق الاوسط الكبير، ترجمة: شهد خالد العزاوي، مجلة العلوم السياسية، العدد(30)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2005، ص179.

[3] نص (مشروع الشرق الاوسط الكبير) الامريكي، المصدر السابق.

مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوربا الشرقية وسيكون مفتاح التحول اطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الاعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الاعمال عنصراً مهماً لنمو الديمقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الثماني في هذا السياق اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك))[1].

وفي حزيران 2004 نشرت جريدة الشرق الاوسط اللندنية نص مسودة الاصلاح المقترحة التي طرحها قادة دول الثماني في قمتهم في 2004/6/9، اعلنوا خلالها ان السلام والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والرخاء والاستقرار في بلدان الشرق الأوسط الاوسع تمثل تحديات تهمنا نحن والمجتمع الدولي عموماً، ولذا فاننا نعلن دعمنا للاصلاح الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي المنبثق عن تلك المنطقة[2]. هذا الموقف اعطى المشروع الأمريكي دعماً واضحاً، بيد ان الادارة الأمريكية وهي ماضية قدماً في مشروعها لم تكن لتبحث عن الدعم الاوربي فمنذ كانون الثاني عام 2003 كان كولن باول وزير الخارجية الأمريكية انذاك قد اعلن امام مؤسسة (هيرتج فاونديشن– Heritage Fowndition) بان الولايات المتحدة تعمل من اجل اقرار اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في الشرق الاوسط، وتضمن اعلان باول (مبادرة الشراكة الأمريكية مع دول الشرق الاوسط) التي تشير الى اعلان قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالمساعدة على اقرار اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في بلدان الشرق الاوسط وترتكز المبادرة على ثلاث اسس وهي:

1. الاصلاحات الاقتصادية: (وهو موضوعنا في هذه السطور).
2. الانفتاح السياسي والاجتماعي، و(نشر الديمقراطية وحقوق الانسان الانفة الذكر).
3. صيانة التربية والتعليم: (وقد سبق ان تناولناه ايضاً).

ففي مجال الاصلاحات الاقتصادية دعا باول العرب الى ان يندمجوا بمنظومة التجارة العالمية ووعد باول بتخصيص مبلغ 29 مليون دولار لما اسماه (دعم انضمام الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية)[3]. وعرض الرئيس الامريكي بوش الابن خطته للشراكة مع الشرق الاوسط في خطاب القاه في جامعة كارولينا الشمالية في 9/ايار/2003 تضمن ((اقامة منطقة للتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية في غضون عشر سنوات))[4]،

---

(1) نص (مشروع الشرق الاوسط الكبير) الامريكي، المصدر السابق.

(2). نص مسودة خطة الاصلاح المقترحة لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، نقلاً عن صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، (الانترنت)، في 2006/9/10.
http://www.arabprof.com/vb/showthread.php?t=658.

(3) ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الأمريكية– دراسات في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، المصدر السابق، ص114.

(4) نعيم الاشهب ومازن الحسيني، المصدر السابق، ص32.

وفي 6/تشرين الثاني/2003 تحدث بوش امام الصندوق القومي للديمقراطية عن الشراكة بانها ستدخل شعوب المنطقة في دائرة متسعة من الفرص، وانها لايمكن ان تتحقق الا بعد انشاء مشاريع محددة وملموسة ومن هذه المشاريع منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط[1].

واسندت الادارة الأمريكية مسؤولية مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الى ليز تشيني نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، وبموجب هذه المبادرة تم تخصيص نحو 200 مليون دولار للعام 2003 – 2004[2]. وفي اذار 2005 اصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً اسمته بـ(بيان حقائق) يحدد معالم مشاريع تنفذ بموجب مبادرة الشراكة الأمريكية للشرق الأوسط وانجازاتها منذ تأسيسها في العام 2002، ومما جاء في هذا البيان ان الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط تعملان سوية من اجل الاصلاحات الديمقراطية وان المبادرة تبعث برسالة فحواها دعم الولايات المتحدة القوي لجهود الاصلاح في المنطقة وتمول الشراكة اكثر من (100) برنامج في (14) بلداً ترمي الى تحقيق اهداف الاصلاح التي رسم معالمها الرئيس بوش لدى اطلاقه لهذه المبادرة في كانون الاول من العام 2002 وتدعم هذه المبادرة الرئاسية التي استحدثت لمساعدة شعوب المنطقة كافة وبشكل خاص النساء والشباب، اصلاحات سياسية واقتصادية وتربوية مستمرة بقيادة جهات محلية. كما اورد البيان معلومات عن التمويل جاء فيه ان الولايات المتحدة تعهدت بتقديم (293) مليون دولار لتمويل الشراكة على مدى اربع سنوات مالية، ويشمل هذا المجموع مبلغ (74,4) مليون دولار في السنة المالية 2005 وهذه المبالغ هي اضافة الى مساعدات اقتصادية ثنائية تزيد على مليار دولار تقدم سنوياً الى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وتضمن البيان ايضاً الاصلاح الاقتصادي وما يتضمنه الركن الاقتصادي للشراكة في تحقيق رؤية الرئيس (بوش) باقامة منطقة تجارة حرة للشرق الأوسط بحلول عام 2013 من خلال توفير مساعدات فنية لمساعدة البلدان على التفاوض بشأن اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة والتقييد بأتفاقيات التجارة والاستثمار والانتساب الى منظمة التجارة العالمية. ومما ساهمت المساعدات التقنية للشراكة في تحقيق نجاحين رئيسين هما عقد اتفاقين للتجارة الحرة مع البحرين والمغرب من جهة والولايات المتحدة من جهة ثانية.ويدعم الركن الاقتصادي تغييرات في البيئة التنظيمية والقطاع المالي من خلال تمويل عمل فرق الخدمات المالية الطوعية وبرامج في القانون التجاري والتدريب من قبل خبراء امريكيين.[3]

---

[1] ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الأمريكية– دراسات في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، المصدر السابق، ص116.

[2] ابراهيم خليل العلاف، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الفكرة والتطبيق، المصدر السابق، ص6.

[3] saif nussrat tawfeeq , Analysis (Hans Morgenthau) to the concept of power and applied to the units of the international , Tikrit journal for political science, Tikrit University / College of Political Science, Vol. 1 No. 1 (2014),p 157

كما تساعد برامج الشراكة في تطوير مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، التي تعتبر محرك دفع للنمو الاقتصادي، من خلال تدريب اصحاب مشاريع وانخراط نساء عربيات شابات في دورات تدريب في كبرى شركات العالم المدرجة على قائمة فورتشن 500[1].

فالولايات المتحدة تسعى في مشروعها للشراكة الاقتصادية لدعم المبادرة الفردية وما يعنيه هذا التركيز من معادلة القطاع الوطني للدولة في مجال اقتصادها، مما سيمهد لدخول راس مال عولمي داخل الدولة من خلال المبادرة الفردية. وكذلك تسعى الولايات المتحدة ضمن مشروعها للشراكة الاقتصادية دعم المنظمات الغير حكومية التي تعتمد على التمويل الاجنبي، وهي محاولة لتحويل هذه المنظمات الى العنصر المقرر في المجتمع المدني في بلدان الشرق الأوسط لتشكل سلطة قادرة على موازنة سلطة الدولة ولممارسة الضغط والتأثير عليها. وهو ما ورد في نص المشروع بوضوح ((التأثير على الحكومة، وتطوير استراتيجيات خاصة))[2].

ومن خلال ما تقدم نجد ان الشراكة الاقتصادية تحمل في ثناياها مخاطر لا يستهان بها على منطقة الشرق الأوسط، فالتشريع الإسرائيلي للشراكة والدور الأمريكي المندفع بقوة لترجمته يعطي مثالاً واضحاً لما تريدان أمريكا واسرائيل التوصل اليه للسيطرة على مصادر الشرق الأوسط النفطية والطبيعية، ومحاولتهما بسط هيمنة على اقتصاد المنطقة، ومن خلال القاء نظرة على وضع المنطقة حالياً وما سيقدم لها بالمستقبل في اطار الشراكة الاقتصادية نستنتج ان الشراكة الاقتصادية لا تحمل في طياتها اية وعود مشرقة لدول المنطقة والوطن العربي بخاصة، كون هذه الدول مستهلكة ومن الممكن ان تبقى تحت هيمنة الدول الصناعية التي تساهم معهم في هذه الشراكة (الولايات المتحدة و(إسرائيل) طوال بقائهم مستهلكين للسلع الواردة اليهم عن طريق التجارة الحرة، كما انه ليس هناك اية مؤشرات لان تصبح دول الشرق الأوسط دول صناعية ومنتجة في ظل الشراكة الاقتصادية والتجارة مع الولايات المتحدة واسرائيل، فانخفاض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الاستهلاكية سيمنع ظهور أي انتاج محلي منافس للسلع الاجنبية كما ان الشراكة الاقتصادية لا تتضمن انشاء أية مشاريع انتاجية ضخمة في منطقة الشرق الأوسط، وفي الوقت ذاته[3] فان الولايات المتحدة نفسها لا تريد ان تصبح دول الشرق الأوسط دولاً منتجة خوفاً من ان تفقد سوقاً مهماً ومصدراً رخيصاً للموارد الاولية الطبيعية، فالشراكة التي تريدها الولايات المتحدة واسرائيل هي ما توفره تلك الشراكة من اعتمادية كاملة لدول الشرق الأوسط عليهما. وما يعزز هذا الراي ما اشار اليه احد الكتاب الاسرائيلين في احدى مقالاته اذ يشير الى ((انه يمكن احتلال العالم بالانتاج والنوعية واسعار

---

[1] بيان حقائق: وزارة الخارجية الأمريكية توزع الاموال المرصودة لشراكة الشرق الاوسط على اكثر من 100 برنامج، (الانترنت)، في 2007/2/11. http://www.USINFO.STATE.GOV

[2] نعيم الاشهب ومازن الحسيني، المصدر السابق، ص20.

المال القادرة على المنافسة ونسبة التضخم المنخفضة، بمعنى ان [الغزو الاقتصادي] سوف يحل محل [الغزو العسكري))[1].

الخاتمة

يمكن القول انه بالرغم ما حصدته الولايات المتحدة من خلال سياستها الخارجية تجاه المنطقة وما بين السيطرة والفشل فأن اصدق ما يقال عن الوضع في الشرق الأوسط هو ان امريكا لن تتخلى عن هذه المنطقة لانها من المنظور الأمريكي منطقة بترول ومنطقة إسرائيل وهي المنطقة المرشحة لان يأتي منها إرهاب مماثل لإرهاب 11/أيلول – سبتمبر 2001. ولا يتوقع ان تنهار الولايات المتحدة في المنطقة انهياراً تاماً بفضل سياستها الخارجية الثابتة المتغيرة، فهي ثابتة الاهداف متغيرة الاساليب والوسائل. وبذلك حين تجد نفسها في استنزاف لمقدراتها الاقتصادية والعسكرية ستبدأ الولايات المتحدة مرحلة جديدة لمحاولة السيطرة على زمام الامور بعد ان تطرح سياسات اخرى ليس اقل خطورة من سياساتها السابقة كأن تطرح مبادرات لتقسيم المنطقة وتفتعل الازمات بين الاقاليم المقسمة وعلى وفق نظرية الفوضى الخلاقة، ستشهد المنطقة فوضى عارمة وفراغ امني وعدم استقرار جراء ما ستقوم به الولايات المتحدة وما تخطط ان تقوم به منذ هذه اللحظة لافتعال ازمة حادة بين عدوها لاول في المواجهة (ايران) وبين حلفائها الاغنياء مادياً (دول الخليج العربي)، فامريكا لا تريد مواجهة ايران المسلحة نووياً بصورة مباشرة بل ستدفع دول الخليج لهذه المواجهة وبطبيعة الحال فان الدول الخليجية القليلة الخبرة في المجال العسكري سوف تطلب من الولايات المتحدة التدخل لحمايتها مقابل انفاق هائل على التسلح من قبل الدول الخليجية لصالح الولايات المتحدة وبذلك سيبقى الوجود الامريكي على انه دعم وحماية مصالحها النفطية في المنطقة من الخطر الايراني وهي بذلك ستعيد ذرائعها الاولى في سياساتها السابقة ابان فترة الاتحاد السوفيتي الا ان العدو هذه المرة اختلف والضحية توسعت لتشمل (منطقة الشرق الأوسط)، ورغم هذه الصورة القاتمة لمستقبل المنطقة الا ان هذا ما يمكن تصوره وما تحاول ان تطبقه امريكا على واقع الحال، ولا يغفل ان هذه تصورات لمستقبل المنطقة وليس بقانون حتماً حدوثه.

Conclusion:

It can be said that despite the outcomes achieved by the United States through its foreign policy towards the region, oscillating between control and failure, the most accurate statement about the situation in the Middle East is that America will not abandon this region. From the American perspective, it is a region of oil and Israel, and it is the area from which similar terrorism to the September 11 attacks is anticipated. It is not expected that the United States will completely collapse in the

[1]. محمود عبد الفضيل، المصدر السابق، ص129.

region due to its consistent yet flexible foreign policy. It remains steadfast in its goals but variable in its methods and means. Therefore, when the United States finds itself exhausting its economic and military resources, it will enter a new phase of attempting to regain control. It will introduce new policies that are not less dangerous than its previous ones, such as proposing initiatives to divide the region and instigate crises between the divided regions, following the theory of creative chaos. The region will witness rampant chaos, security vacuum, and instability as a result of what the United States plans to do starting from this moment, in order to create a severe crisis between its first confrontational enemy (Iran) and its financially wealthy allies (the Arab Gulf states). America does not want to directly confront a nuclear-armed Iran; instead, it will push the Gulf states into this confrontation. Naturally, the few militarily experienced Gulf states will request US intervention for their protection, in exchange for massive arms purchases benefiting the United States. Thus, the American presence will continue to be portrayed as support and protection of its oil interests in the region against the Iranian threat. In doing so, it will revert to its initial justifications for its previous policies during the Soviet Union era, except that the enemy this time is different, and the victim has expanded to include the Middle East region. Despite this bleak picture of the region's future, it is a conceivable scenario and what America is trying to implement based on the current reality. However, it should be noted that these are projections for the future of the region and not necessarily bound to happen according to any law.

المصادر

الكتب :

- احمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الامريكي والشرق الاوسط في النظام الدولي الجديد، في مجموعة باحثين، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي، (16)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 1999.
- ادريس لكريني، الزعامة الامريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة واكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي، العدد (291)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003.
- جيف سيمونز، استهداف العراق، العقوبات الاقتصادية والغارات في السياسة الأمريكية، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003.
- جيف سيمونز، التنكيل بالعراق..العقوبات والقانون والعدالة، (مركز دراسات الوحدة العربية)، ط2، بيروت، 1998.
- دافيد. ب. فورسايث، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1993.
- ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، عرض وتحليل وتقديم هشام خضر، مكتبة النافذة، الجيزة، مصر 2004.
- طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي، ط2، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 1998.
- عادل محمد سليمان، الحملة الأمريكية ضد الارهاب خارج افغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد(148)، مركز الاهرام، القاهرة، 2002، ص185.
- عبد الرحمن عمار، قضية الارهاب بين الحق والباطل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.
- غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005.
- كريستوفر شير وروبرت شير ولاكشمي شاوذري، كذبات بوش الخمس الكبيرة التي اخبرنا بها عن العراق، دار الكتاب العربي، دمشق، 2004.
- مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد 11أيلول/سبتمبر، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2002.
- محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية ((الشرق اوسطية)): التصورات–المحاذير–اشكال المواجهة، في ندوة التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي، ط2، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت 2000.
- نعوم تشومسكي، الدول المارقة، حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة محمود علي عيسى، دار الكتاب العربي، دمشق، 2003.
- نعوم تشومسكي، اوهام الشرق الاوسط، ترجمة شيرين فهمي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004.
- نعوم تشومسكي، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الامريكية، ترجمة عمر الايوبي، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1984.
- نعوم تشومسكي، قوى وافاق تأملات في الطبيعة الانسانية والنظام الاجتماعي، ترجمة ياسين الحاج صالح، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، 1998.
- نعيم الاشهب ومازن الحسيني، مشروع الشرق الاوسط الكبير اعلى مراحل التبعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2005.

- نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول العربية بعد احداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر 2001، في مجموعة باحثين، صناعة الكراهية في العلاقات العربية– الامريكية، الطبعة الثالثة، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2007.

المجلات :

- M.A.Oraizi، الحلم المبسط للشرق الاوسط الكبير، ترجمة: شهد خالد العزاوي، مجلة العلوم السياسية، العدد(30)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2005.
- منظمة العفو الدولية، العراق نيابة عن من؟ حقوق الانسان وعملية اعادة بناء الاقتصاد في العراق، وثيقة مترجمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003، ص79.
- نبيل دجاني، اجهزة الاعلام الغربية وموضوع الارهاب، مجلة المستقبل العربي، العدد(291)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003.
- نبيل دجاني، اجهزة الاعلام الغربية وموضوع الارهاب، مجلة المستقبل العربي، العدد (291)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003.
- محمد الاطرش، المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 210، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 1996.
- محمد سالم احمد الكواز، المواجهة العسكرية الأمريكية المحتملة ضد إيران، نشرة تحليلات استراتيجية، العدد (9)، (مركز الدراسات الاقليمية)، جامعة الموصل، الموصل، 2005.
- محمد سالم الكواز، الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني، سلسلة شؤون اقليمية، العدد (6)، (مركز الدراسات الاقليمية)، جامعة الموصل، الموصل، 2006.
- محمود سالم السامرائي، الادارة الأمريكية الموقف والاتجاه ما بعد 11/ايلول، نشرة متابعات سياسية، العدد (2)، كلية القانون، قسم العلوم السياسية، جامعة الموصل،2002.
- روز ماري هوليس، مكافحة الارهاب في الشرق الاوسط: الوسائل مقابل الغايات، مجلة المستقبل العربي، العدد (274)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2001.
- شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1994.
- شيماء معروف فرحان، مشكلة نزع السلاح في الشرق الاوسط: دراسة حالة نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية، مجلة العرب والمستقبل، العدد (1)، (مركز دراسات وبحوث الوطن العربي)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003.
- ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الأمريكية– دراسات في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، سلسلة شؤون اقليمية (7)، (مركز الدراسات الاقليمية)، جامعة الموصل، الموصل، 2006.
- ابراهيم خليل العلاف، مشروع الشرق الاوسط الكبير، الفكرة والتطبيق، نشرة تحليلات استراتيجية، العدد(15)، (مركز الدراسات الاقليمية)، جامعة الموصل، الموصل، 2006، ص1.
- احمد ابراهيم محمود، الارهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح على الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(147)، مركز الاهرام، القاهرة، 2002.

- بيان السيناتور الامريكي روبرت سي. بيرد امام مجلس الشيوخ في يوم الثلاثاء 24/حزيران/2003، مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003.
- حسن الحاج علي احمد، تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003.
- حسن الحاج علي احمد، تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003.
- كاظم المقدادي، ضحايا حرب الخليج وسلاح اليورانيوم المنضب، مجلة المستقبل العربي، العدد (290)، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 2003، ص ص138-139.

المصادر الاجنبية

Samuel.P.Huntington, The clash of civilizations and The Remaking of World order; New York: simon and schuster, 1997, P29.

الأنترنت :

http://www.arabprof.com/vb/showthread.php?t=658.

http://www.baath-party.org .

http://www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2005/11/0103835.htm

http://www.kefaya.org/reports/0403meinitia

http://www.USINFO.STATE.GOV

http://www.USINFO.state.gov.

القنوات الفضائية

- الفضائية، النشرة الاخبارية، الاثنين 12/شباط/2007، التاسعة مساءاً بتوقيت بغداد.
- قناة الجزيرة الفضائية، الشريط الإخباري، الثلاثاء 2007/1/16، السادسة مساءاً بتوقيت بغداد.

Sources

books

• Ahmad Abd al-Razzaq Shakara, American Strategic Thought and the Middle East in the New International Order, in a group of researchers, The Arabs and the Challenges of the World Order, The Arab Future Books Series, (16), (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 1999.

• Idriss Lakrini, American Leadership in a Confused World: Elements of Leadership and Contraindications of Retreat, Arab Future Magazine, Issue (291), (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 2003.

• Jeff Simmons, Targeting Iraq, Economic Sanctions and Airstrikes in American Policy, (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 2003.
• Jeff Simmons, Abuse in Iraq .. Penalties, Law and Justice, (Center for Arab Unity Studies), 2nd edition, Beirut, 1998.
• David. B. Forsyth, Human Rights and International Politics, translated by Muhammad Mustafa Ghoneim, The Egyptian Association for the Spread of Knowledge and World Culture, Cairo, 1993.
• Sandra Makki, The Secret Files of Arab Rulers, Presentation, Analysis and Presentation by Hisham Khader, Al Nafaza Library, Giza, Egypt 2004.
• Talaat Ahmed Muslim, The Foreign Military Presence in the Arab World, 2nd edition, (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 1998.
• Adel Muhammad Suleiman, The American Campaign Against Terrorism Outside Afghanistan, International Policy Journal, Issue (148), Al-Ahram Center, Cairo, 2002, p. 185.
• Abdul Rahman Ammar, The Case of Terrorism between Truth and Falsehood, Publications of the Arab Writers Union, Damascus, 2003.
• Ghazi Hussein, The Greater Middle East between Global Zionism and American Imperialism, Publications of the Arab Writers Union, Damascus, 2005.
• Christopher Sher, Robert Sher and Lakshmi Chaudhry, Bush's Five Big Lies About Iraq, Arab Book House, Damascus, 2004.
• A group of researchers, The Arabs and the World after September 11, (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 2002.
• Mahmoud Abdel-Fadil, Economic Arrangements Projects ((Middle East)): Perceptions - Caveats - Forms of Confrontation, in the Symposium on New Middle Eastern Challenges and the Arab World, 2nd edition, (Center for Arab Unity Studies), Beirut 2000.
• Noam Chomsky, Rogue States, The Rule of Power in International Affairs, translated by Mahmoud Ali Issa, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Damascus, 2003.
• Noam Chomsky, Illusions of the Middle East, translated by Sherine Fahmy, Al Shorouk International Library, Cairo, 2004.
• Noam Chomsky, Human Rights and American Foreign Policy, translated by Omar Al-Ayoubi, Arab Research Foundation, Beirut, 1984.
• Noam Chomsky, Powers and Horizons, Reflections on Human Nature and Social Order, translated by Yassin Al-Haj Salih, Dar Al-Hasad for Publishing and Distribution, Damascus, 1998.
• Naeem Al-Ashhab and Mazen Al-Husseini, The Greater Middle East Project, The Highest Stages of Dependency, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 2005.
• Nevine Abdel Moneim Massad, American foreign policy towards the Arab countries after the events of September 11, 2001, in a group of researchers, The Industry of Hate in Arab-American Relations, Third Edition, (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 2007.

Journals:

• M.A.Oraizi, The Simplified Dream of the Greater Middle East, translated by: Shahd Khaled Al-Azzawi, Journal of Political Science, Issue (30), College of Political Science, University of Baghdad, Baghdad, 2005.

• Amnesty International, Iraq on behalf of whom? Human rights and the process of rebuilding the economy in Iraq, a translated document, The Arab Future Magazine, Issue (294), (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 2003, p. 79.

• Nabil Dajani, Western Media and the Subject of Terrorism, Arab Future Magazine, Issue (291), (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 2003.

• Nabil Dajani, Western Media and the Subject of Terrorism, Arab Future Magazine, Issue (291), (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 2003.

• Muhammad al-Atrash, The Middle and Mediterranean Projects and the Arab World, The Arab Future Magazine, No. 210, (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 1996.

• Muhammad Salem Ahmed Al-Kawaz, The Possible American Military Confrontation Against Iran, Strategic Analysis Bulletin, Issue (9), (Center for Regional Studies), University of Mosul, Mosul, 2005.

• saif nussrat tawfeeq , Analysis (Hans Morgenthau) to the concept of power and applied to the units of the international , Tikrit journal for political science, Tikrit University / College of .Political Science, Vol. 1 No. 1 (2014),p 157

Muhammad Salem Al-Kawaz, The United States of America and the Iranian Nuclear Program, A Series of Regional Affairs, Issue (6), (Center for Regional Studies), University of Mosul, Mosul, 2006.

• Mahmoud Salem Al-Samarrai, The American Administration's Post-9/11 Position and Direction, Political Follow-up Bulletin, Issue (2), College of Law, Department of Political Science, University of Mosul, 2002.

• Rose Marie Hollis, Fighting Terrorism in the Middle East: Means vs. Ends, Arab Future Magazine, Issue (274), (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 2001.

• Shimon Peres, The New Middle East, translated by Muhammad Helmy Abdel Hafez, Al-Ahlia for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 1994.

• Shaima Marouf Farhan, The Problem of Disarmament in the Middle East: A Case Study of Iraq's Disarmament of Weapons of Mass Destruction, Arabs and the Future Magazine, Issue (1), (Center for Studies and Research of the Arab World), Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2003.

• Ibrahim Khalil Al-Allaf, Iraq and the United States of America - Studies in History, Politics, Oil and Education, Regional Affairs Series (7), (Center for Regional Studies), University of Mosul, Mosul, 2006.

• Ibrahim Khalil Al-Allaf, The Greater Middle East Project, Idea and Application, Strategic Analysis Bulletin, Issue (15), (Center for Regional Studies), University of Mosul, Mosul, 2006, p.1.

• Ahmed Ibrahim Mahmoud, The New Terrorism is the Main Form of Armed Conflict on the International Arena, International Policy Journal, Issue (147), Al-Ahram Center, Cairo, 2002.
• Statement by US Senator Robert C. Baird before the Senate on Tuesday 24 / June / 2003, The Arab Future Magazine, Issue (294), (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 2003.
• Hassan Hajj Ali Ahmed, Changing Culture Using Politics: The United States and the Iraq Experience, Al-Mustaq Magazine Bel Al-Arabi, No. (294), (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 2003.
• Hassan Hajj Ali Ahmed, Changing Culture Using Politics: The United States and the Iraq Experience, Arab Future Magazine, Issue (294), (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 2003.
• Kazem Al-Miqdadi, Victims of the Gulf War and the Depleted Uranium Weapon, The Arab Future Magazine, Issue (290), (Center for Arab Unity Studies), Beirut, 2003, pp. 138-139.

foreign sources :

Samuel.P.Huntington, The clash of civilizations and The Remaking of World order; New York: Simon and Schuster, 1997, p29.

Internet

http://www.arabprof.com/vb/showthread.php?t=658.
http://www.baath-party.org.
http://www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2005/11/0103835.htm
http://www.kefaya.org/reports/0403meinitia
http://www.USINFO.STATE.GOV
http://www.USINFO.state.gov.

satellite channels

• The satellite channel, the news bulletin, Monday, February 12, 2007, nine o'clock Baghdad time.
• Al-Jazeera satellite channel, news tape, Tuesday 16/1/2007, 6:00 pm Baghdad time.